فَنْقَلاتُ الزمخشريِّ النحويةُ في سورِ الحواميم

دراسةٌ تأصيليةٌ تحليلية

للدكتور

علي نجار محمد حسن

أستاذ النحو والصرف المشارك. قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة جازان - المملكة العربية السعودية

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رحمة الله للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعدُ ...

فمن علماء السلف الأفذاذ العَلَّامَةُ أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزَّمَخْشَرِيُّ [ت ٥٣٨هـ] ــ رحمه الله ــ ومن مؤلفاته التي لا يَتَجاوَزُها أهلُ العلم تفسيرُه "الكَشّاف"، وقد برزت فيه ظاهرةٌ، ألزمَ بها نفسَه؛ ألا وهي ظاهرة "الفَنْقَلَة"؛ إذ يعرض الزمخشريُّ المسألةَ بشرط افتراضي يُشْرِكُ فيه القارئ ثم يُجيب عنه؛ فيقول:" فإنْ قُلْتَ: ... قُلْتُ: ..."، و(الفَنْقَلَة) مصدر منحوت من هذه العبارة؛ مثل (السَّبْحَلَة، والحَمْدَلَة، والحَوْقَلَة). وجمعها: فَنْقَلات.

وبحصر الفنقلات الزمخشرية الكشّافية إلكترونيًّا؛ وجدتها ألفًا وخمسَمائةٍ واثنتين وأربعين فنقلةً؛ فيها فنقلات عقدية، وفقهية، وتفسيرية، وبلاغية، ولغوية، وصرفية، ونحوية، ...

وهذا البحث يدرس شيئا من هذه الظاهرة بحصر الفنقلات النحوية التي وردت في سور الحواميم السبع (غافر ــ فصلت ــ الشورى ــ الزخرف ــ الدخان ــ الجاثية الأحقاف) مؤصِّلًا لها مُحَلِّلًا تحليلا يكشف عن الفنقلة وما يتعلق بها.

وقد اخترت هذه السور؛ لأنها تمثل مَعْقِدًا متصلا من سور القرآن الكريم؛ إذ تتوالى سبعتُها في المصحف، كما أن ذهن الزمخشري ــ رحمه الله ــ تفتَّقَ فيها عن عددِ فنقلاتٍ جديرٍ ببناء بحث.

وقد حصرتُ فيها أربعا وعشرين فنقلةً: اسميةً وفعلية، وحرفية، وجُمْلِيَّة وشبه جملية؛ مرتبةً تبعًا لترتيب السور، ثم الآيات؛ لِيَسْهُلَ على القارئ الوصولُ إليها، والاطِّلاعُ عليها، والإفادةُ منها، في خطة قامت بعد المقدمة على أربعة مباحث:

المبحث الأول ــ الفنقلات الاسمية: وفيه ثماني فنقلات.

المبحث الثاني ــ الفنقلات الفعلية: وفيه سِتٌّ فنقلات.

المبحث الثالث ــ الفنقلات الحرفية: وفيه فنقلتان.

المبحث الرابع ــ الفنقلات الجُمْلِيَّة وشبهها: وفيه ثماني فنقلات.

ثم **خاتمة** حَوَتْ أهم النتائج وتوصيةً، وأَنهيتُه بِثَبَتٍ للمصادر والمراجع، ثم بفهرس المحتويات.

واتبعتُ فيه المنهج الوصفي القائم على حصر الفنقلات النحوية في السور الكريمة، ثم وضع عنوان مناسب لكل فنقلة، مع تأصيلها وتحليلها بدراستها عند المفسرين والنحويين السابقين للزمخشري ــ رحمه الله ــ واللاحقين له، ثم إبداء الرأي والترجيح في نهاية كل فنقلة.

هذا، وإذا كان الزمخشري ــ رحمه الله ــ قد لُقِّبَ بـــ (جار الله)؛ لأنه جاور بيت الله الحرام ما يقرب من ثلاث سنوات أَلَّفَ فيها كشّافَه[1]؛ فإن جزءًا من

(١) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل؛ المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) ــ الناشر: دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ الطبعة: الثالثة ١٤٠٧هـ ؛ [الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى]؛ المقدمة ص٤.

هذا البحث ــ بفضل الله على عبده ــ قد كُتِبَ بجوار الحرم المكي ــ حفظه الله ــ؛ ليجمع بين بركة الكتاب وبركة المكان، ولتتواصلَ قلوب اللاحقين بالسابقين، ونقول لهم إنَّا على الدَّرْب سائرون، والرجاء أن يجمعنا الله بكم في جنّات النعيم " يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ"(١).

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين!

الباحث

د. علي نجار محمد حسن

(١) سورة الشعراء: الآيتان ٨٨، ٨٩.

المبحث الأول

الفنقلات الاسمية: وفيه ثماني فنقلات

الفنقلة الأولى ــ تَنَوُّعُ الوصفِ معرفةً ونكرةً مع الموصوفِ المعرفة

قال الزمخشري[١] ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" حَـــــم (١) تَنْزِيلُ الْكِتابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (٢) غافِرِ الذَّنْبِ وَقابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقابِ ذِي الطَّوْلِ لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ (٣)"[٢] ــ قال:" فإن قلتَ: كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا، والموصوف معرفة يقتضي أن يكون مثله معارف؟ قلتُ: أمّا (غافر الذنب وقابل التوب) فمعرفتان؛ لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلين، وأنه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن. أو غدا حتى يكونا في تقدير الانفصال، فتكون إضافتهما غير حقيقية، وإنما أريد ثبوت ذلك ودوامه؛ فكان حكمهما حكم (إله الخلق ورب العرش). وأما (شديد العقاب) فأمره مشكل؛ لأنه في تقدير: شديدٌ عقابُه لا ينفك من هذا التقدير، وقد جعله الزجاج[٣] بدلا. وفي كونه بدلا وحده بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر. والوجه أن يقال: لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة، فقد آذنت بأنّ كلها أبدال غير أوصاف، ومثال ذلك قصيدةٌ جاءت تفاعيلها كلها على (مستفعلن)؛ فهي محكوم عليها بأنها من بحر الرجز، فإن وقع فيها جزء واحد على (متفاعلن) كانت من الكامل.

ولقائل أن يقول: هي صفات، وإنما حذف الألف واللام من (شديد العقاب)؛ ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا؛ فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لأجل

---

(١) الكشّاف ١٤٨/٤ ، ١٤٩.

(٢) سورة غافر: الآيات ١ ــ ٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه؛ المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)؛ المحقق: عبد الجليل عبده شلبي ــ الناشر: عالم الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م؛ ٤/ ٣٦٦.

الازدواج[١]؛ حتى قالوا: ما يَعْرِفُ سُحَادِلَيْهِ مِنْ عُنَادِلَيْهِ[٢] ؛ فَثَنَّوا ما هو وِتْرٌ؛ لأجل ما هو شفع، على أنّ الخليل قال[٣] في قولهم: ما يحسن بالرجل مثلِك أن

---

(١) الازدواج أو المُحاذاة هو: أن تجعل كلامًا بحذاء كلام فتؤتى به على وزنه لفظًا وإن كانا مختلفين في أصل الوزن، ...؛ كقولهم: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة وهي من الواو على غَدَايا، محاذاة للفظ العشايا وهي جمع العشية، وقول بعضهم: هتاك أخبية ولاج أبوية؛ فجمع الباب على أبوية ليشاكل لفظ الأخبية. ومنها إتيانهم بالمصدر من غير الفعل؛ لأن المعنى واحد؛ كقولهم: اجتوروا تجاورًا، وتجاوروا اجتوارًا، وانكسر كسرًا وكُسِر انكسارًا، وعليه قوله ــ تعالى ــ: {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا} [المزمل: ٨] . ومنها مجيء صفات المؤنث على فاعل؛ كقولهم: امرأة بادن أي: بادنة، وجارية عاتق، بمعنى صغيرة، ومجيء فاعل في المؤنث بمعنى المفعول كقولهم: دابة حاسر، أي: حسرها السير. وغلالة رادع، أي: مردعة بالطيب بالزعفران في مواضع منها". ينظر: تاريخ آداب العرب؛ المؤلف: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ) ــ الناشر: دار الكتاب العربي؛ ١/١٥٠، ١٥١.

(٢) جاء في القاموس المحيط:" السُّحادِلُ، كعُلابِطٍ: الذَّكَرُ. وهو لا يَعْرِفُ سُحادِلَيْهِ من عُنادِلَيْهِ: ثُنِّيَ لمكانِ عُنادِلَيْهِ، وهما الخُصْيَتانِ". ينظر: القاموس المحيط؛ المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)؛ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة؛ بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ــ الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ــ لبنان ــ الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م؛ مادة (س،ح، د، ل) ١/١٠١٤. وجاء في تاج العروس:" السُّحَادِلُ، كعُلابِطٍ، أَهْمَلَهُ الجَوْهَرِيُّ، وصاحِبُ اللِّسانِ، وقالَ ابنُ عَبَّادٍ: هُوَ الذَّكَرُ، ومِنْه المَثَلُ: هُوَ لَا يَعْرِفُ سُحَادِلَيْهِ مِن عُنَادِلَيْهِ؛ أَي ذَكَرَهُ مِن خُصيَيْهِ، ثُنِّيَ لِمَكانِ عُنَادِلَيْهِ، وهُما الخُصْيانِ". ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس؛ المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)؛ المحقق: مجموعة من المحققين ــ الناشر دار الهداية؛ مادة (س،ح، د، ل)٢٩/٤٥٦.

(٣) ينظر: الكتاب؛ المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)؛ المحقق: عبد السلام محمد هارون ــ الناشر: مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م؛ ٢/١٣.

يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ــ: إنه على نية الألف واللام؛ كما كان (الجماء الغفير) على نية طرح الألف واللام، ومما سهل ذلك الأمن من اللبس وجهالة الموصوف.

ويجوز أن يقال: قد تعمد تنكيره، وإبهامه للدلالة على فرط الشدة، وعلى ما لا شيء أدهى منه وأَمَرَّ لزيادة الإنذار.

ويجوز أن يقال: هذه النكتة هي الداعية إلى اختيار البدل على الوصف إذا سلكت طريقة الإبدال" انتهى كلامه.

التَّأْصِيل والتَّحْلِيل:

في هذه الفنقلة يعرض الزمخشري مُشْكِلًا في إعراب المفردات الواردة بعد اسم الجلالة (الله) في الآيات محل الفنقلة، والحق أنه مسبوق إلى ذلك؛ يقول الفراء:" قوله ــ عزَّ وَجَلَّ ــ: غافِرِ الذَّنْبِ وَقابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقابِ"؛ جعلها كالنعت للمعرفة وهي نكرة ألا ترى أنك تَقُولُ: مررت برجل شديد القلب، إلّا أَنَّهُ وقع معها قوله: (ذي الطول)، وهو معرفة فأُجْرِينَ مُجْراه. وقد يكون خفضها عَلَى التكرير؛ فيكون المعرفة والنكرة سواء. ومثله قوله:(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) [١]؛ فهذا عَلَى التكرير[٢]؛ لأن (فعّال) نكرة محضة"[٣].

---

(١) سورة البروج: الآيات ١٤ ــ ١٦.

(٢) التكرير مصطلح كوفي يعادل مصطلح البدل عند الصريين، وقد أكثر الفراء من استخدام هذا المصطلح في معانيه؛ ينظر: المدارس النحوية؛ المؤلف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ) ــ الناشر: دار المعارف؛ ص ٢٠١ بتصرف.

(٣) ينظر: معاني القرآن؛ المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)؛ المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ــ الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة ــ مصر ــ الطبعة الأولى؛ ٥/٣.

وهذه قضية نحوية مُقَعَّدٌ لها عند النحاة متقدمين ومتأخرين؛ إذ تجب المطابقة بين الوصف والموصوف تعريفا وتنكيرا؛ قال ابن السراج:" النعت ينقسم بأقسام المنعوتِ في معرفته ونكرتِه، فنعتُ المعرفةِ معرفةٌ، ونعت النكرةِ نكرةٌ، والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه"(١).

ويُعَبِّر ابن هشام عن هذا بأسلوب آخر؛ إذ يقول:" لَا يجوز فِي شَيْء من النعوت أَن يُخَالف منعوته فِي الْإِعْرَاب، وَلَا أن يُخَالِفهُ فِي التَّعْرِيف والتنكير"(٢).

والمُشْكِلُ الذي جعل الزمخشريَّ يعرض هذه الفنقلة مبنيٌّ على نوع الإضافة في (غافر الذنب ــ قابل التوب ــ شديد العقاب ــ ذي الطول)، وقد رأى الإضافة محضةً في (غافر الذنب ــ قابل التوب)؛ على اعتبار أن المقصود بغفران الذنب وقبول التوب ــ ثبوت ذلك ودوامه؛ فكان حكمهما حكم (إله الخلق ورب العرش).

وأما (شديد العقاب) فهي محلُّ الإشكال؛ لأنها على نية الانفصال؛ إذ إضافتها لفظية غير محضة؛ " وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّه نكرَة لِأَنَّهُ من بَاب الصّفة المشبهة وَلَا تكون إضافتها إِلَّا فِي تَقْدِير الانفصال؛ ألا ترى أَن الْمَعْنى: (شَدِيدٌ عِقَابه)، لَا يَنْفَكّ فِي الْمَعْنى عَن ذَلِك"(٣)؛ ولذا حَكَمَ الزجاج ببدليتها من اسم الجلالة (الله)؛ إذ

(١) ينظر: الأصول في النحو؛ المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)؛ المحقق: عبد الحسين الفتلي ــ الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان ــ بيروت ــ ٢٣/٢.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى؛ المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)؛ المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد ــ الناشر القاهرة ؛ الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ه؛ ص ٢٨٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشام؛ المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ــ الناشر: دار الفكر ــ دمشق ــ الطبعة السادسة، ١٩٨٥م؛ ص ٨٥٥.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى؛ ص٢٨٦ ، ومغني اللبيب؛ ص ٧٤٣ ، ٧٤٤.

يجوز إبدال النكرة من المعرفة[١]؛ كقوله ــ تعالى ــ:" لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ"[٢]، وقد ساق الزمخشريُّ أدلةً وبراهين للقول بالوصفية؛ هي:

أولا ــ في كونه بدلا وحده بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر.

ثانيا ــ على نية حذف الألف واللام من (شديد العقاب)، والعلة مزاوجة ما قبله وما بعده لفظا؛ فمن سنن العرب تغيير قوانين كلامها لأجل الازدواج.

ثالثا ــ يجوز أن يقال: قد تعمد تنكيره، وإبهامه للدلالة على فرط الشدة، وعلى ما لا شيء أدهى منه وأَمَرّ؛ لزيادة الإنذار.

وقد أعربَ العكبريُّ الآيةَ الكريمة متوقعا تأويلا في (شديدِ العقاب)، ولكنه لم يُجَوِّزْه؛ فقال:" قَوْلُهُ تَعَالَى: (غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ) : كِلْتَاهُمَا صِفَةٌ لِمَا قَبْلَهُ، وَالْإِضَافَةُ مَحْضَةٌ.

وَأَمَّا (شَدِيدِ الْعِقَابِ) فَنَكِرَةٌ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: شَدِيدٌ عِقَابُهُ؛ فَيَكُونُ بَدَلًا؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «شَدِيدِ» بِمَعْنَى مُشَدَّدٍ، كَمَا جَاءَ أَذِينٌ بِمَعْنَى مُؤَذِّنٍ؛ فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ مَحْضَةً فَيَتَعَرَّفُ، فَيَكُونُ وَصْفًا أَيْضًا. وَأَمَّا (ذِي الطَّوْلِ) : فَصِفَةٌ أَيْضًا. (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا"[٣].

---

(١) ينظر: المقتضب؛ المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) ــ المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة ــ الناشر: عالم الكتب ــ بيروت ــ ٢٧/١.

(٢) سورة العلق: الآيتان ١٥ ، ١٦.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن؛ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)؛ المحقق: علي محمد البجاوي ــ الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه؛ ١١١٥/٢.

الرأي والترجيح:

الزمخشري ــ رحمه الله ــ رغم أنه مسبوق بالمسألة إلا أنه يُحسَب له تفنيدها، والأدلة والعلل التي ذكرها، وكذلك طريقة العرض في صورة فنقلة مُشَوِّقَةٍ حافزةٍ.

وأرى ــ والله أعلم ــ أن الأولى هو إعراب ما بعد اسم الجلالة جميعِه بدلًا؛ إذ إنه يجوز بدل النكرة من المعرفة، وعليه فإن المفردات المذكورة إذا كان منها ما هو نكرة ومعرفة؛ فلا إشكال، وهو ما أشار إليه الفراء سابقا بقوله:" وقد يكون خفضها عَلَى التكرير؛ فيكون المعرفة والنكرة سواء"، وقد وجَّهَ ذلك الزمخشري بقوله السابق:" والوجه أن يقال: لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة، فقد آذَنَتْ بأنّ كلها أبدال غير أوصاف، ومثال ذلك قصيدةٌ جاءت تفاعيلها كلها على (مستفعلن)؛ فهي محكوم عليها بأنها من بحر الرجز، فإن وقع فيها جزء واحد على (متفاعلن) كانت من الكامل".

قال ابن الحاجب:" واختار بعضهم أن يكون (غافر الذنب) من أول الأمر بدلًا؛ كراهة أن يخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلا، وأجرى البواقي عليها بدلًا؛ فكأنه قال: من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب"(١).

ثم إن " في هذه الصفات إشكال آخر، وهو قوله: (ذي الطول)، فإنه معرفة؛ فلا يحسن أن يكون صفة لقوله: (من الله)؛ لأنك فصلت بينه وبينه بالبدل، ولا يحسن أن يكون صفة للبدل؛ لأنه نكرة، و (ذي الطول) معرفة؛ فالأولى أن

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب؛ المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)؛ دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ــ الناشر: دار عمار ــ الأردن، دار الجيل ــ بيروت ــ عام النشر: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م؛ ١٥٢/١.

يقال: هو بدل أيضًا ثان من البدل الأول؛ كأنه قال: من الله العزيز العليم مـــن رب غافر الذنب من الله ذي الطول؛ فعلى هذا يستقيم، ولكن بتقدير بدل بعد بدل. والله أعلم بالصواب"[١].

هذا، وما أجملَ ذلك الوقف الذي وقفه أحد القُرَّاء المُجيدين المُجوِّدينَ؛ إذ بدأ التلاوة[٢] موصولة من أول سورة (غافر)، ولم يقف إلا عند (غافر)؛ فانظر كيف فَطِنَ إلى بدليتها وهي نكرة من دون إضافة؛ فوقف عليها!

---

(١) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٢) القارئ الشيخ محمد الليثي ــ رحمه الله ــ والتلاوة لسورتي (الزمر وغافر) منشورة على (اليوتيـــوب ــ قنـــاة القـــرآن الكـــريم) بتـــاريخ ٧/١٢/ ٢٠١٣م، ورابطهـــا (https://youtu.be/OelFxe95gvo)، والوقف المقصود في الدقيقة الثالثةَ عشرةَ من التلاوة.

الفنقلة الثانية ــ وجه نصب"مِثْلَ" في قوله ــ تعالى ــ:"مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ"

قال الزمخشريُّ ــ رحمه الله ــ:" فإن قلتَ: بم انتصب (مثلَ) الثاني؟ قلتُ: بأنه عطف بيان لـــ (مِثْلَ) الأوّل؛ لأن آخر ما تَناوَلَتْهُ الإضافةُ (قوم نوح)، ولو قلت أهلك الله الأحزاب: قوم نوح وعاد وثمود، لم يكن إلا عطف بيان لإضافة (قوم) إلى أعلام، فسرى ذلك الحكم إلى أوّل ما تناولتْهُ الإضافةُ"(١).

التأصيل والتحليل:

يقول الله ــ عز وجل ــ:" وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ (٣٠) مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ (٣١)"(٢). وقد عرض الزمخشري فنقلةً حول نصب (مِثْلَ) الثانية؛ فرأى أنها عطفُ بيانٍ من (مِثْلَ) الأولى.

وبالبحث لم أجد من أَوْلَى الكلمة نظرًا إعرابيًّا سوى ابن عطية ــ رحمه الله ــ وهو معاصر(٣) للزمخشري، ولكنه أعربها بدلًا وليس عطف بيان؛ يقول:" و(مِثْلَ) الثاني بدل من الأول"(٤).

ويُعضِّد ما ذهبتُ إليه أن المتأخرين والمعاصرين من المعربين؛ لم يذكروا في كلمة (مِثْلَ) سوى إعرابيهما ناصِّينَ عليهما؛ يقول أبو حيان:" قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ:

---

(١) الكشّاف ٤/ ١٦٤، ١٦٥.

(٢) سورة غافر: الآيتان ٣٠، ٣١.

(٣) الزمخشري متوفى سنة ٥٣٨هـ، وابن عطية سنة ٥٤٢هـ.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)؛ المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد ــ الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ؛ ٥٥٨/٤.

بَدَلٌ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: عَطْفُ بَيَانٍ"[١]. ومثلَه صنع الألوسي[٢]، وعُضَيْمَةُ[٣].

وذكر صاحب إعراب القرآن وبيانه الإعرابين من دو نصٍّ على الزمخشري وابن عطية؛ فقال:" (مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ) مثل عطف بيان أو بدل لمثل الأول"[٤].

ومن المعربين المعاصرين من اعتمد البدلية فقط من دون تصريح بابن عطية؛ يقول صاحب الجدول:"(مِثْلَ) الثاني بدل من الأول منصوب"[٥]، ومثله فعلَ صاحب المُجتبى[٦]، والدّعاس[٧].

---

(١) البحر المحيط في التفسير؛ المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)؛ المحقق: صدقي محمد جميل ــ الناشر: دار الفكر ــ بيروت ١٤٢٠ هـ؛ ٢٥٥/٩.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني؛ المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)؛ المحقق: علي عبد الباري عطية ـــ الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ؛ ١٢/ ٣٢٠.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم؛ المؤلف: محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤ هـ)؛ تصدير: محمود محمد شاكر ــ الناشر: دار الحديث، القاهرة؛ ١١/ ٦٦ ــ ١٤١/١١.

(٤) إعراب القرآن وبيانه؛ المؤلف: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت : ١٤٠٣هـ) ــ الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية ــ حمص ــ سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)؛ الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ؛ ٨/ ٤٨٣.

(٥) الجدول في إعراب القرآن الكريم؛ المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي (ت: ١٣٧٦هـ) الناشر: دار الرشيد، دمشق ــ مؤسسة الإيمان، بيروت؛ الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ؛ ٢٤/ ٢٤٢.

(٦) المجتبى من مشكل إعراب القرآن؛ المؤلف: أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال ــ الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٦هـ؛ ١١٠١/٣.

(٧) إعراب القرآن الكريم؛ المؤلف: أحمد عبيد الدعاس– أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم ــ الناشر: دار المنير ودار الفارابي – دمشق؛ الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ؛ ١٥٥/٣.

الرأي والترجيح:

بعد عرض الفنقلة ودراستها تأصيلا وتحليلا؛ أرى ــ والله أعلم ــ أنه يجوز في كلمة (مِثْلَ) الإعرابان (عطف البيان والبدل)؛ إذ إنه من المعلوم لدى النحويين أن " كل ما حكم بأنه عطف بيان فجائز جعله بدلا إلا في موضعين:

أحدهما ــ أن يكون المعطوف خاليا من لام التعريف، والمعطوف عليه معرف بها مجرور بإضافة صفة مقترنة بها؛ كقول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ ∴ عليه الطيرُ تَرْقُبُه وقوعا(١)

فإن "بشرا" عطف على البكري"، ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأن البدل في تقدير إعادة العامل، و"التارك" لا يصح أن يضاف إليه؛ إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما.

والثاني: أن يكون التابع مفردا معربا، والمتبوع منادى؛ نحو قولك: "يا أبا علي زيدا".

فإن "زيدا" عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأنه لو كان بدلا لكان في تقدير إعادة حرف النداء؛ فكان يلزم أن يكون مبنيا على الضم كما يلزم في أمثاله من المُنادَيات"(٢).

ولا شك في أن " مِثْلَ " موضعَ الفنقلة الزمخشرية ليست من أحد الموضعين.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لمرار الأسدي في كتاب سيبويه ١٨٢/١، وينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»؛ المؤلف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب ــ الناشر: مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٧ م؛ ٦٥/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية؛ المؤلف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)؛ المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي ــ الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة؛ الطبعة الأولى؛ ٣/ ١١٩٦، وما بعدها.

الفنقلة الثالثة ــ موقع (الذين) في قوله ــ تعالى ــ:"الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ (٣٤) الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُم"(١)؛ قال:" (الَّذِينَ يُجادِلُونَ) بدل مِن (مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ) فإن قلتَ: كيف جاز إبداله منه وهو جمع وذاك موحد؟! قلتُ: لأنه لا يريد مسرفا واحدا، فكأنه قال: كل مسرف.

فإن قلتَ: فما فاعل (كَبُرَ)؟ قلتُ: ضمير من هو مسرف. فإن قلتَ: أما قلتَ: هو جمع، ولهذا أبدلت منه الذين يجادلون؟ قلتُ: بلى هو جمع في المعنى. وأما اللفظ فموحد، فحمل البدل على معناه، والضمير الراجع إليه على لفظه، وليس بِبِدْعٍ أن يحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى، وله نظائر.

ويجوز أن يرفع (الذين يجادلون) على الابتداء، ولا بدّ في هذا الوجه من حذف مضاف يرجع إليه الضمير في (كَبُرَ)، تقديره: جدال الذين يجادلون كبر مقتا، ويحتمل أن يكون الَّذِينَ يُجادِلُونَ مبتدأ، و (بِغَيْرِ سُلْطانٍ أَتاهُمْ) خبرا، وفاعل كبر قوله (كَذلِكَ)؛ أي: كبر مقتا مثلُ ذلك الجدال، و(يَطْبَعُ اللَّهُ) كلام مستأنف، ومن قال: كبر مقتا عند الله جدالهم، فقد حذف الفاعل، والفاعل لا يصح حذفه"(٢).

التأصيل والتحليل:

ذكر الزمخشري عدة أعاريب في (الذين)؛ هي:

أولًا ــ بدل مِنْ (مَنْ)؛ أي: هي في محل نصب.

ثانيًا ــ مبتدأ خبره جملة (كَبُرَ مَقْتًا).

ثالثًا ــ مبتدأ خبره (بِغَيْرِ سُلْطانٍ أَتاهُمْ).

---

(١) سورة غافر: من الآيتين ٣٤، ٣٥.

(٢) الكشاف ١٦٦/٤، وما بعدها.

وهو مسبوق في إعراب البدلية بغيره؛ كالطبري الذي قال:" (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ) فقوله: "الذين" مردود على"من" في قوله: (مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ)"[١]، والزجاج الذي قال:" (الذين) في موضع نَصْب على الرد على " مَنْ " أي كذلك اللَّه يُضل الذين يجادلون في آيات اللَّه بغير حجة أَتَتْهُمْ.

ويجوز أن يكون موضع (الذين) رفعًا على معنى مَنْ هُوَ مُسْرِف مرتابٌ هم الذين يُجَادِلُونَ."[٢]. ويُلاحظ أن الزجاج ذكر إعرابا لم يَعْرِض له الزمخشري؛ إذ جعلها خبرا لمبتدإ محذوف تقديره (هم).

وباستقراء المصادر والمراجع وجدتُّ " هذه الآية شغلت المعربين كثيرا، وتشعبت أقوالهم فيها، وأوصل السمين[٣] أوجه الإعراب فيها إلى عشرة؛ مما يُضِيعُ القارئَ في متاهاته"[٤].

وممن جمع إعرابها العكبريُّ؛ إذ قال:" (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ) : فِيهِ أَوْجُهٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيْ: هُمُ الَّذِينَ، وَ «هُمْ» يَرْجِعُ عَلَى قَوْلِهِ: (مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ. **وَالثَّانِي:** أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالْخَبَرُ: «يَطْبَعُ اللَّهُ» وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ مِنْهُمْ. وَ (كَذَلِكَ): خَبَرُ مُبْتَدَإٍ

---

(١) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن؛ المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)؛ تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة ــ الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان؛ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م؛ ٢١/ ٣٨٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٧٤.

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون؛ المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)؛ المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط ــ الناشر: دار القلم، دمشق؛ ٤٧٨/٩، ٤٧٩.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٨٥/٨.

مَحْذُوفٍ؛ أَيِ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَمَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضٌ مُسَدَّدٌ. **وَالثَّالِثُ**: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ «كَبُرَ مَقْتًا» أَيْ كَبُرَ قَوْلُهُمْ مَقْتًا. **وَالرَّابِعُ**: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحْذُوفًا؛ أَيْ مُعَانِدُونَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. **وَالْخَامِسُ**: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ أَعْنِي".

وقد ذكر العكبري أنها مبتدأ؛ كالزمخشري، ولكنه زاد التنويع في أوجه الخبر، كما أنه ذكر إعرابا لم يذكره الزمخشري أصلا، وهو المفعولية على تقدير (أَعْنِي).

<u>الرأي والترجيح:</u>

بعد تأصيل الأعاريب الواردة في الآية الكريمة وتحليلها؛ أرى ــ والله أعلم ــ أن " الأولى في إعراب هذا الكلام أن يكون الذين مبتدأ وخبره (كبر)، والفاعل ضمير المصدر المفهوم من يجادلون، وهذه الصفة موجودة في فرعون وقومه، ويكون الواعظ لهم قد عدل عن مخاطبتهم الى الاسم الغائب؛ لحسن محاورته لهم واستجلاب قلوبهم، وأبرز ذلك في صورة تذكرهم فلم يخصهم بالخطاب. وفي قوله (كبر) ضرب من التعجب والاستعظام لجدالهم"(١).

وما " ذكره الزمخشري من أن «مَنْ» في «مَنْ هو مسرف» عوملت معاملة لفظها من بعد معاملة معناها؛ استغربه أهل العربية؛ لأن فيه إبهاما بعد إيضاح، وهذا غير لائق ببيان القرآن؛ لأن البلاغيين يرون العكس، والصواب أن يجعل الضمير في قوله (كَبُرَ) راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم وهو قوله (يجادلون) تقديره: كبر جدالهم مقتا. ويجعل (الذين) مبتدأ على تأويل حذف المضاف؛ تقديره: جدال الذين يجادلون في آيات الله، والضمير في قوله (كبر مقتا) عائد إلى الجدال المحذوف، والجملة مبتدأ وخبر"(٢).

---

(١) ينظر: البحر المحيط؛ ٢٥٧/٩، وإعراب القرآن وبيانه ٨/ ٤٨٥.

(٢) المرجع السابق ٨/ ٤٨٧ بتصرف يسير.

الفنقلة الرابعة ــ الفاعل في قوله ــ تعالى ــ:" كَبُرَ مَقْتًا "

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" الَّذِينَ يُجادِلُونَ فِي آياتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطانٍ أَتاهُمْ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ[١] ــ قال :" فإن قلتَ: فما فاعل (كَبُرَ)؟ قلتُ: ضمير (مَنْ هو مُسْرِفٌ). فإن قلتَ: أما قلتَ: هو جمع، ولهذا أبدلت منه الذين يجادلون؟ قلتُ: بلى هو جمع في المعنى. وأما اللفظ فموحد، فحمل البدل على معناه، والضمير الراجع إليه على لفظه، وليس بِبِدْعٍ أن يحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى، وله نظائر.

ويجوز أن يرفع (الذين يجادلون) على الابتداء، ولا بدّ في هذا الوجه من حذف مضاف يرجع إليه الضمير في (كَبُرَ)، تقديره: جدال الذين يجادلون كبر مقتا، ويحتمل أن يكون الَّذِينَ يُجادِلُونَ مبتدأ، و (بِغَيْرِ سُلْطانٍ أَتاهُمْ) خبرا، وفاعل (كبر) قوله (كَذلِكَ)؛ أي: كبر مقتا مثلُ ذلك الجدال، و(يَطْبَعُ اللَّهُ) كلام مستأنف، ومن قال: كبر مقتا عند الله جدالهم، فقد حذف الفاعل، والفاعل لا يصح حذفه"[٢].

التأصيل والتحليل:

هذه الفنقلة وثيقة العلاقة بالتي قبلها؛ إذ يبحث الزمخشري فيها عن فاعل الفعل (كَبُرَ) الذي أُعربت جملته ــ في رأيٍ ــ خبرا للمبتدأ (الذين)، وبإمعان النظر في نص الزمخشري نجده ذكر للفعل (كبر) غيرَ فاعل؛ على النحو الآتي:

أولا ــ ضمير يعود على (مَنْ هو مسرف مرتاب) في الآية السابقة، وقد ردَّ الزمخشري اعتراضا قد يرد على هذا الإعراب ــ بالعلة التي ذكرها في النص.

---

(١) سورة غافر: الآية ٣٥.

(٢) الكشاف ١٦٦/٤، وما بعدها.

ثانياً ــ ضمير يعود على مضاف محذوف؛ أي: جدال الذين يجادلون كبر مقتًا.

ثالثاً ــ كذلك؛" أَيْ كَبُرَ مَقْتاً مِثْلُ ذَلِكَ الجدال"(١)، وهذا مردود؛ إذ " جَعَلَ الْكَافَ اسْمًا فَاعِلًا بكبر، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشَ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، أَعْنِي نَثْرَهَا: جَاءَنِي كَزَيْدٍ، تُرِيدُ: مِثْلَ زَيْدٍ، فَلَمْ تَثْبُتِ اسْمِيَّتُهَا، فَتَكُونُ فَاعِلَةً"(٢).

رابعاً ــ الفاعل محذوف؛ أي: كبر مقتا عند الله جدالُهم. وقد ردَّ الزمخشري هذا الإعراب بأن الفاعل لا يجوز حذفه.

وقد علَّق أبو حيان على هذا الإعراب الأخير مبيِّنا صاحبَه وقَصْدَه ــ بقوله:" وَمَنْ قَالَ إِلَى آخِرِهِ، فَإِنَّ قَائِلَ ذَلِكَ وَهُوَ الْحَوْفِيُّ، وَالظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ فَسَّرَ الْمَعْنَى وَلَمْ يُرِدِ الْإِعْرَابَ. وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْإِعْرَابِ أَنَّ الفاعل بـــ (كبر) ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْجِدَالِ الْمَفْهُومِ مِنْ يُجَادِلُونَ؛ كَمَا قَالُوا: مَنْ كَذَّبَ كَانَ شَرًّا لَهُ، أَيْ كَانَ هُوَ، أَيِ الْكَذِبُ الْمَفْهُومُ مِنْ كَذَبَ". والحق أن النحاس سبق بهذا الإعراب؛ إذ قال:" (مَقْتًا) على البيان؛ أي: كبر جدالهم مقتا"(٣).

ومن قول أبي حيان يتضح أن الأعاريب المذكورة ليست كلها أصيلةً عند الزمخشري، وقبل ذلك أسلوب الزمخشري نفسه؛ إذ إن قوله:" ومن قال ..." يوحي بأنه يذكر أقوالا ارتضى بعضها، ولم يرتضِ البعض الآخر.

---

(١) البحر المحيط ٩/٢٥٧.

(٢) السابق ذاته.

(٣) إعراب القرآن؛ لأبي جعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ)؛ وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ــ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ؛ ٤/٢٥.

الرأي والترجيح:

أرى ــ والله أعلم ــ أن " الفاعل ضمير المصدر المفهوم من يجادلون وهذه الصفة موجودة في فرعون وقومه ويكون الواعظ لهم قد عدل عن مخاطبتهم الى الاسم الغائب لحسن محاورته لهم واستجلاب قلوبهم وأبرز ذلك في صورة تذكرهم فلم يخصهم بالخطاب وفي قوله كبر ضرب من التعجب والاستعظام لجدالهم"(١).

---

(١) البحر المحيط ٩/٢٥٧.

الفنقلة الخامسة ــ إعراب (الذين) في آية :"وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ"(١)؛ قال:" فإن قلتَ:(وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذانِهِمْ وَقْرٌ) منقطع عن ذكر القرآن؛ فما وجه اتصاله به؟ قلتُ: لا يخلو إما أن يكون (الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ) في موضع الجر معطوفا على قوله ــ تعالى ــ (لِلَّذِينَ آمَنُوا) على معنى قولك: هو للذين آمنوا هدى وشفاء، وهو للذين لا يؤمنون في آذانهم وقر، إلا أنّ فيه عطفا على[معمولي] (٢) عاملينِ، وإن كان الأخفش يجيزه. وإمّا أن يكون مرفوعا على تقدير: والذين لا يؤمنون هو في آذانهم وقر؛ على حذف المبتدإ. أو في آذانهم منه وقر"(٣).

التأصيل والتحليل:

يرى الزمخشري في (الذين) محلِّ الفنقلة إعرابين؛ هما:

الأول ــ في موضع جر عطفًا على موضع (الذين) الأولى المسبوقة لام الجر.

الثاني ــ الرفع على الابتداء، وخبره جملة (هو في آذانهم وقر) بتقدير مبتدإ محذوف، يعود على القرآن؛ تقديره (هو).

---

(١) سورة فصلت: الآية ٤٤.

(٢) زيادة لا بد منها؛ قال ابن هشام في موضع الفنقلة:" اللهم إلا أن يقدر عطف الذين على الذين و «وقر» على «هدى» فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه"؛ ينظر: مغني اللبيب؛ ص٧٨٦. كما أنه قال في المصدر نفسه في الباب السادس(في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها)؛ ص ٦١٨ ـــــ قال:" والسادس ــ قولهم: العطف على عاملينِ. والصواب: على معمولي عاملين".

(٣) الكشاف ٤/ ٢٠٣.

وبالنظر في المتاح من مصادر السابقين على الزمخشري ــ وجدت الإعراب الثاني، ولم أجد الأول؛ يقول النحاس:"(وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذانِهِمْ وَقْرٌ)؛ (الذين): في موضع رفع بالابتداء، وخبره في الجملة"(١).

وقول النحاس: "وخبره في الجملة"؛ أي: جملة (في آذانهم وقرٌ) المكونة من خبر مقدم (في آذانهم)، ومبتدإ مؤخر (وقرٌ)؛ يقول مكي بن أبي طالب:"(وَالَّذين لَا يُؤمنُونَ فِي آذانهم وقر) (الَّذين) رفع بِالِابْتِدَاءِ، وَمَا بعده خَبره وَ(وقرٌ) مُبْتَدأ وَ (فِي آذانهم) الْخَبَر"(٢)، ويلاحظ هنا أن الزمخشري لم يجعل جملة (في آذانهم وقرٌ) خبرًا مباشرًا، بل قدر مبتدأ محذوفا.

فيبدو أن الزمخشري لا يقف عند ما قاله الأوائل، وإنما يُعْمِلُ فكره، ويُجيلُ نظره في الفنقلة حتى يسبر غورها، ويحيطها علما؛ لذا فإنه لم يكتفِ بما قاله النحاس، وإنما قدر المبتدأ، كما أنه ذكر الإعراب الأول في (الذين) بالجر عطفا على موضع (الذين) الأول، وهذا ما لم أعثر عليه عند السابقين ــ حسب اطلاعي ــ ويؤكد هذا قول أبي حيّان:" وَالظَّاهِرُ أَنَّ (وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ) مبتدأ، و(فِي آذانِهِمْ وَقْرٌ) هُوَ مَوْضِعِ الْخَبَرِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هُوَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَإِ؛ لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُ هُدًى وَشِفَاءٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، أَخْبَرَ أَنَّهُ وَقْرٌ وَصَمَمٌ فِي آذَانِهِمْ؛ أَيْ: الْكَافِرِينَ، وَلَا يُضْطَرُّ إِلَى إِضْمَارِ (هُوَ)، فَالْكَلَامُ تَامٌّ دُونَهُ؛ أَخْبَرَ أَنَّ فِي آذَانِهِمْ صَمَمًا عَنْ سَمَاعِهِمْ. ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ عَلَيْهِمْ عَمًى، يَمْنَعُهُمْ مِنْ إِبْصَارِ حِكْمَتِهِ وَالنَّظَرِ فِي مَعَانِيهِ وَالتَّقْرِيرِ لِآيَاتِهِ، وَجَاءَ بِلَفْظِ عَلَيْهِمُ الدَّالَّةِ عَلَى اسْتِيلَاءِ الْعَمَى عَلَيْهِمْ، وَجَاءَ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ بِاللَّامِ الدَّالَّةِ عَلَى الِاخْتِصَاصِ. وَكَوْنُ (وَالَّذِينَ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: (لِلَّذِينَ آمَنُوا)؛ وَالتَّقْدِيرُ: وَلِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ وَقْرٌ فِي

(١) إعراب القرآن؛ للنحاس (ت: ٣٣٨هـ)؛ ٤/٤٥.
(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٤٣.

آذَانِهِمْ ــ إِعْرَابٌ مُتَكَلَّفٌ، وَهُوَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ، وَفِيهِ مَذَاهِبُ كَثِيرَةٌ فِي النَّحْوِ، وَالْمَشْهُورُ مَنْعُ ذَلِكَ"(١).

وقد التمس ابن هشام لإعراب الزمخشري (الذين) مبتدأ مع تقدير (هو) في جملة الخبر؛ التمس له وجها؛ فقال:" وَأما قَول الزَّمَخْشَرِيّ فِي قَول الله ــ عز وَجل ــ: (قل هُوَ للَّذين آمنُوا هدى وشفاء وَالَّذين لَا يُؤمنُونَ فِي آذانهم وقر) إِنَّه يجوز أَن يكون تَقْدِيره هُوَ فِي آذانهم وقر؛ فَحذف الْمُبْتَدَأ أَو فِي آذانهم مِنْهُ وقر، وَالْجُمْلَة خبر (الَّذين) مَعَ إِمْكَان أَن يكون لَا حذف فِيهِ ــ فوجهه أَنه لما رأى مَا قبل هَذِه الْجُمْلَة وَمَا بعْدهَا حَدِيثا فِي الْقُرْآن قدر مَا بَينهمَا كَذَلِك وَلَا يُمكن أَن يكون حَدِيثا فِي الْقُرْآن إِلَّا على ذَلِك اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يقدر عطف الَّذين على الَّذين وَوقر على هدى فَيلْزم الْعَطف على معمولي عاملين وسيبويه لَا يُجِيزهُ وَعَلِيهِ فَيكون (فِي آذانهم) نعتا لوقر قدم عَلَيْهِ فَصَارَ حَالا"(٢).

<u>الرأي والترجيح:</u>

بعد عرض الفنقلة وتأصيلها وتحليلها ــ أرى أن إعراب (الذين) مبتدأً هو الأولى، وخبره جملة (في آذانهم وقرٌ)؛ إذ لا تكلُّفَ.

وتكون الواو قبل (الذين) استئنافية لا عاطفة؛ مما يناسب المعنى؛ فالقرآن للمؤمنين هدًى وشفاء، وهذا حكم خاصٌّ بالمؤمنين، ثم يُستأنَف حكم خاصٌّ بغير المؤمنين؛ فـ (في آذانهم وقرٌ)، و(هو عليهم عمًى).

(١) البحر المحيط ٩/ ٣١٣.

(٢) مغني اللبيب؛ ص٧٨٦.

الفنقلة السادسة ــ حكم جواب " لَمَّا " بـــ " إذا"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَقَالَ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٦) فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ (٤٧)"[(١)]؛ قال:" فإن قلتَ: كيف جاز أن يجاب (لَمَّا) بـــ (إذا) المفاجأة؟ قلتُ: لأنّ فعل المفاجأة معها مقدّر. وهو عامل النصب في محلها؛ كأنه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم"[(٢)].

التأصيل والتحليل:

لقد كفاني أبو حيان ــ رحمه الله ــ مشقةَ التأصيل لهذه الفنقلة، وإبداءَ الرأي فيها؛ إذ قال معلقا على كلام الزمخشري:" وَلَا نَعْلَمُ نَحْوِيًّا ذَهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الرَّجُلُ [الزمخشري]، مِنْ أَنَّ إِذَا الْفُجَائِيَّةَ تَكُونُ مَنْصُوبَةً بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ فَاجَأَ، بَلِ الْمَذَاهِبُ فِيهَا ثَلَاثَةٌ: مَذْهَبٌ أَنَّهَا حَرْفٌ؛ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَامِلٍ.

وَمَذْهَبٌ أَنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ؛ فَإِنْ صُرِّحَ بَعْدَ الِاسْمِ بَعْدَهَا بِخَبَرٍ لَهُ كَانَ ذَلِكَ الْخَبَرُ عَامِلًا فِيهَا؛ نَحْوَ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ؛ فَقَائِمٌ نَاصِبٌ لِـ(إِذَا)؛ كَأَنَّ التَّقْدِيرَ: خَرَجْتُ فَفِي الْمَكَانِ الَّذِي خَرَجْتُ فِيهِ زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَمَذْهَبُ أَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْخَبَرُ أَيْضًا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: فَفِي الزَّمَانِ الَّذِي خَرَجْتُ فِيهِ زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ بَعْدَ الِاسْمِ خَبَرٌ، أَوْ ذُكِرَ اسْمٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ــ كَانَتْ إِذَا خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ. فَإِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ جُثَّةً، وَقُلْنَا (إِذَا) ظَرْفُ مَكَانٍ، كَانَ الْأَمْرُ وَاضِحًا، وَإِنْ قُلْنَا ظَرْفُ زَمَانٍ، كَانَ الْكَلَامُ عَلَى حَذْفٍ؛ أَيْ: فَفِي الزَّمَانِ حُضُورُ زَيْدٍ. وَمَا ادَّعَاهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ إِضْمَارِ فِعْلِ الْمُفَاجَأَةِ، لَمْ يُنْطَقْ بِهِ وَلَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ. ثُمَّ

(١) سورة الزخرف: الآيتان ٤٦، ٤٧.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٥٥.

الْمُفَاجَأَةُ الَّتِي ادَّعَاهَا لَا يَدُلُّ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهَا تَكُونُ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِق، بَلِ الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُفَاجَأَةَ تَكُونُ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ (إِذَا)؛ تَقُولُ: خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ؛ وَالْمَعْنَى: فَفَاجَأَنِي الْأَسَدُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: فَفَاجَأْتُ الْأَسَدَ"(١).

الرأي والترجيح:

فَنْقَلَتُنَا هذه من إبداعات الزمخشري ــ رحمه الله ــ كما بيَّن أبو حيان ــ رحمه الله ــ وفيما قاله كفاية في ردِّ ما ذهب إليه الزمخشري؛ لا سيما قوله: إن الْمُفَاجَأَةُ الَّتِي ادَّعَاهَا لَا يَدُلُّ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهَا تَكُونُ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِق، بَلِ الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُفَاجَأَةَ تَكُونُ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ (إِذَا).

هذا، ولم يُحرَمْ الزمخشريُّ من يحذو حذوه؛ فقد استعار الشوكاني تقديره؛ إذ قال:" (فَلَمَّا جاءَهُمْ بِآياتِنا إِذا هُمْ مِنْها يَضْحَكُونَ) اسْتِهْزَاءً وَسُخْرِيَةً، وَجَوَابُ لَمَّا هُوَ إذا الفجائية؛ لأن التقدر: فَاجَئُوا وَقْتَ ضَحِكِهِمْ"(٢).

(١) البحر المحيط ٩/ ٣٧٩.

(٢) فتح القدير؛ المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) ــ الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ــ دمشق، بيروت؛ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ؛ ٤/ ٦٣٩.

الفنقلة السابعة ــ مرجع الضمير في قوله ــ تعالى ــ:" مِنْ بَيْنِهِمْ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ"(١):" فإن قلتَ: (مِنْ بَيْنِهِمْ) إلى من يرجع الضمير فيه؟ قلتُ: إلى الذين خاطبهم عيسى في قوله: (قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ) (٢) وهم قومه المبعوث إليهم"(٣).

التأصيل والتحليل:

اختلفت كلمة المفسرين حول مَنْ هم الأحزاب(٤)؟ ولم يُثيروا اختلافا حول مرجع الضمير في (مِنْ بينهِم) ــ حسبما قرأت وتَتَبَّعتُ ــ؛ ولذا فهذه نظرة جديدة من الزمخشري؛ فالمعربون يُعربون (مِنْ بينهم) متعلقا بمحذوف حال من (الأحزاب)؛ أي أن الضمير يعود على (الأحزاب)؛ يقول صاحب (المجتبى من مشكل إعراب القرآن) (٥):" الجارّ (مِنْ بينهِم) متعلق بحال من (الأحزاب)". وأما الزمخشري فيرى الضمير عائدًا إلى " الذين خاطبهم عيسى في قوله: (قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ)' وهم قومه المبعوث إليهم"؛ ولعل هذا ما عناه أبو حيان بقوله في أثناء

---

(١) سورة الزخرف: الآية ٦٥.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٦٢.

(٣) الزخرف: من الآية ٦٣.

(٤) يقول الطبري في تفسيره ٢٠/ ٦٣٧، وما بعدها:" اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي الْمَعْنِيِّينَ بِالْأَحْزَابِ، الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنَى بِذَلِكَ: الْجَمَاعَةَ الَّتِي تَنَاظَرَتْ فِي أَمْرِ عِيسَى، وَاخْتَلَفَتْ فِيهِ ... وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ هُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ... وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى ذَلِكَ: فَاخْتَلَفَ الْفِرَقُ الْمُخْتَلِفُونَ فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مِنْ بَيْنِ مَنْ دَعَاهُمْ عِيسَى إِلَى مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ مِنَ اتِّقَاءِ اللَّهِ وَالْعَمَلِ بِطَاعَتِهِ، وَهُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَمَنِ اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ النَّصَارَى، لِأَنَّ جَمِيعَهُمْ كَانُوا أَحْزَابًا مُتَبَسِّلِينَ، مُخْتَلِفِي الْأَهْوَاءِ مَعَ بَيَانِهِ لَهُمْ أَمْرَ نَفْسِهِ".

(٥) ٣/ ١١٦٠.

ذكره مِنْ هم الأحزاب في سورة مريم:" (فَاخْتَلَفَ الْأَحْزابُ مِنْ بَيْنِهِمْ) هَذَا إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ لِلرَّسُولِ بِتَفَرُّقِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِرَقًا، وَمَعْنَى (مِنْ بَيْنِهِمْ) أَنَّ الِاخْتِلَافَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُمْ بَلْ كَانُوا هُمُ الْمُخْتَلِفِينَ لَمْ يَقَعِ الِاخْتِلَافُ سَبَبُهُ غَيْرُهُمْ. والْأَحْزابُ قَالَ الْكَلْبِيُّ: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. وَقَالَ الْحَسَنُ: الَّذِينَ تَحَزَّبُوا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ لَمَّا قَصَّ عَلَيْهِمْ قِصَّةَ عِيسَى اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ انْتَهَى. فَالضَّمِيرُ فِي بَيْنِهِمْ عَلَى هَذَا لَيْسَ عَائِدًا عَلَى الْأَحْزابُ. وَقِيلَ: الْأَحْزابُ هُنَا الْمُسْلِمُونَ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. وَقِيلَ: هُمُ النَّصَارَى فَقَطْ"(١).

قال أبو حيان ذلك، ولم يبين لنا مرجع الضمير.

<u>الرأي والترجيح:</u>

بعد تأصيل الفنقلة وتحليلها؛ أرى ــ والله أعلم ــ أن الضمير يعود على (الأحزاب)؛ فهو أقرب مذكور، ثم إنه ما المانع من أن تكون (أل) في (الأحزاب) جنسية؛ فيدخل تحتها كل الذين تحزبوا على سيدنا عيسى ــ عليه السلام ــ سواء أكانوا من قومه أم من غيرهم؟!

ومن عَجَبٍ أن الآية محل الفنقلة لم تتكرر في القرآن الكريم كلِّه إلا مرتين، كلتاهما في قصة سيدنا عيسى ــ عليه السلام ــ مع اختلافٍ في خاتمتهما؛ جاءت الأولى في سورة (مريم: الآية ٣٧)؛ إذ يقول ــ تعالى ــ:" فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ"، والثانية التي معنا. والأعجب أن الزمخشري ــ رحمه الله ــ لم يتعرض لمرجع الضمير في الآية الأولى رغم أنها سابقة في الترتيب والتفسير.

(١) البحر المحيط ٧/ ٢٦٢.

الفنقلة الثامنة ــ علامَ عُطِفَ قوله ــ تعالى ــ:" وَمَا يَبُثُّ"؟

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُون"(١):" فإن قلتَ: علام عطف وَمَا يَبُثُّ أعلى (الخلق) المضاف؟ أم على الضمير المضاف إليه؟ قلتُ: بل على المضاف؛ لأنّ المضاف إليه ضمير متصل مجرور يقبح العطف عليه؛ استقبحوا أن يقال: مررت بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، وكذلك إن أكدوه كرهوا أن يقولوا: مررت بك أنت وزيدٍ"(٢).

التأصيل والتحليل:

رأى الزمخشري في إعراب الاسم الموصول (ما) أنه في محل جر؛ لأنه معطوف على مجرور، وهذا واضح، ولكن الفنقلة في المعطوف عليه؛ هل هو المضاف (خَلْق) أو المضاف إليه (كاف الخطاب)؟ اختار الزمخشري العطف على المضاف، واستقبح العطف على الضمير؛ لأنه متصل، حتى إنْ أُكِّدَ فهو مكروه.

وهذه الفنقلة أصيلة عند الزمخشري؛ إذ إن سابقيه ــ حسبما اطلعتُ ــ لم يلتفتوا إلى ذلك، وإنما سَوَّدوا صفحات كتبهم بالقراءات الواردة في كلمة (آيات)، والمعنى المُتَرَتِّب على ذلك؛ ولذلك فإن اللاحقين(٣) لم يذكروا شيئا خلاف ما ذكره الزمخشري؛ إلا أن صاحب الجدول فصَّل فقال:" (ما) موصول في محلّ جرّ معطوف على (خلقكم) بتقدير مضاف؛ أي: خلق ما يبثّ"(٤)؛ وكأنه يرى عطف (ما) على الضمير، ولكن بشرط إعادة الجار، وهو عَيْنُ ما قصده الزمخشري.

---

(١) سورة الجاثية: الآية ٤.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٨٤.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٩/ ٤١٣، والدر المصون ٩/ ٦٣٣.
(٤) الجدول في إعراب القرآن الكريم؛ لمحمود عبد الرحيم صافي ٢٥/ ١٤٠.

وقضية العطف على الضمير المتصل المجرور المؤكَّد وغيره ــ فيها آراء بين النحاة، جمع أبو حيان اثنين منها بقوله:" (وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ)؛ أَيْ: فِي غَيْرِ جِنْسِكُمْ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (وَفِي خَلْقِكُمْ). وَمَنْ أَجَازَ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ، أَجَازَ فِي (وَما يَبُثُّ) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الضمير وَفِي خَلْقِكُمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَيُونُسَ، وَالْأَخْفَشِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَاخْتَارَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشلوبين. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: يَقْبُحُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ، وَهَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ، قَالَ: وَكَذَلِكَ إِنْ أَكَّدُوهُ[١] كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ. انْتَهَى"[٢].

<u>الرأي والترجيح:</u>

الزمخشري كَدَأْبِهِ في فنقلاته معظمِها ــ يَلفِتُنا إلى ما لم يلتفت إليه غيره؛ فيبحث عمّا عُطف عليه (ما) وغيره مشغول بالقراءات الواردة في (آيات).

وما استقبحه الزمخشري من العطف على ضمير الجر الموصول ــ لا أستقبحه، ولا أستكرهه؛ فهو رأي نحويٌّ معتبَر، و"صحيح" كما قال أبو حيان ــ في نصه السابق ــ.

ثم إن " المسموع في المسألة كثر لدرجةٍ تخرجه من الضرورة إلى القياس"[٣]؛ يقول ابن مالك ــ رحمه الله ــ في ألفيته[٤] العبقرية:

وَعَوْدُ خافضٍ لَدَى عَطْفٍ علَى ∴ ضميرِ خَفْضٍ لازمًا قد جُعِلا
وليس عندي لازمًا إذْ قد أتَى ∴ في النَّظْمِ والنَّثْرِ الصحيحِ مُثْبَتا

---

(١) يشير الزمخشري هنا إلى مذهب ثالث في المسألة؛ وهو مذهب الجرمي الذي يقول: إن أُكِّد جازَ، وإلاَّ فلا"؛ ينظر: الدر المصون ٩/ ٦٣٣.

(٢) البحر المحيط ٩/ ٤١٣.

(٣) ينظر: العلة النحوية عند ابن مالك في ضوء شرحه على التسهيل (رسالة الماجستير للباحث ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر بالقاهرة ٢٠٠٥م)؛ ص ٢٧٠، ولا مجال للتفصيل في المسألة هنا، ولكنها مدروسة هناك مع عللها باستفاضة وكفاية.

(٤) البيتان رقم: ٥٥٩، ٥٦٠.

المبحث الثاني

الفنقلات الفعلية: وفيه ستُّ فنقلات

الفنقلة الأولى ــ عامل الرفع في اسم الجلالة في قوله ــ تعالى ــ : " كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ" على اختلاف القراءة في الفعل

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"(١)؛ قال:" وقرئ(٢): (يُوحَى إليكَ) على البناء للمفعول.

فإن قلتَ: فما رافع اسم الله على هذه القراءة؟ قلت: ما دلّ عليه (يُوحَى)؛ كأن قائلا قال: من الموحى؟ فقيل: الله؛ كقراءة السلمي:" وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ"(٣) على البناء للمفعول ورفع شركائهم، على معنى: زينه لهم شركاؤهم. فإن قلت: فما رافعه فيمن قرأ(٤): (نُوحِي) بالنون؟ قلت: يرتفع بالابتداء. والعزيز وما بعده: أخبار، أو العزيز الحكيم: صفتان، والظرف خبر"(٥).

---

(١) سورة الشورى: الآية ٣.

(٢) قال ابن مجاهد:" اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله ــ عزّ وجلّ ــ:" كذلك يوحي إليك "؛ فقرأ ابن كثير وحده: "كذلك يُوحَى إليك" مفتوحة الحاء. وقرأ الباقون:" كذلك يُوحِي إليك" بكسر الحاء. ينظر: كتاب السبعة في القراءات؛ المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)؛ المحقق: شوقي ضيف ــ الناشر: دار المعارف ــ مصر؛ الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ؛ ص ٥٨٠.

(٣) سورة الأنعام: من الآية ١٣٧. والقراءة

(٤) قراءة شاذة لأبي حيوة والأعشى عن أبي بكر وأبان؛ ينظر: روح المعاني ١٣/ ١٣.

(٥) الكشاف ٤/ ٢٠٨.

التأصيل والتحليل:

في هذه الفنقلة يعرض لإعراب اسم الجلالة (الله) في الآية الكريمة المذكورة؛ بناء على القراءات الواردة في الفعل (يوحي)؛ وذلك الآتي:

١ ــ على قراءة (يُوحِي) يعرب اسم الجلالة فاعلا للفعل.

٢ ــ على قراءة (يُوحَى) يعرب اسم الجلالة فاعلا لفعل يفسره المذكور، أو مبتدأ؛ أي: الله هو المُوحِي.

٣ ــ على قراءة (نُوحِي) يعرب اسم الجلالة مبتدأً خبره (العزيز الحكيم)، أو (لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْض) في الآية التالية.

وبالبحث لتأصيل هذه الفنقلة توصَّلْتُ إلى أن الزمخشري مسبوق بها في جميع أركانها؛ فقد ذكرها الفراء ولكنه لم يذكر قراءة (نُوحِي)، وذكرها النحاس بتمامها، وغيرهما؛ يقول الزجاج:" اسم الله ــ عزّ وجلّ ــ مرفوع بـــ(يُوحِي) ... ومن قرأ (يُوحَى إِلَيْكَ) جعل الكاف في موضع رفع بالابتداء، والجملة الخبر، واسم ما لم يسمّ فاعله مضمر في (يُوحَى)، واسم الله ــ عزّ وجلّ ــ مرفوع بالابتداء أو بإضمار فعل؛ أي: يوحيه إليك الله ــ جلّ وعزّ ــ. ومن قرأ (نُوحِي) بالنون رفع اسم الله ــ جلّ وعزّ ــ بالابتداء و(العزيز الحكيم) خبره، ويجوز أن يكون (العزيز الحكيم) نعتا، والخبر (لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْض)" (١).

الرأي والترجيح:

لم يأت الزمخشري ــ رحمه الله ــ بجديد في هذه الفنقلة، ولكنه ينفرد بطريقة العرض المشوقة عن طريق الفنقلة.

كما أن إعراب اسم الجلالة على القراءات الثلاث واضح، ولا يحتاج إلى مزيد بيان.

---

(١) إعراب القرآن؛ للنحاس ٤/ ٤٩.

الفنقلة الثانية ــ علامَ عُطِفَ " يُوبِقْهُنَّ"؟ وما إعراب " يَعْفُ "؟

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ (٣٢) إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ (٣٣) أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ (٣٤)" [(١)]؛ قال:" فإن قلت: علام عطف (يوبقهن)؟ قلت: على (يسكن)؛ لأنّ المعنى: إن يشأ يسكن الريح فيركدن. أو يعصفها فيغرقن بعصفها. فإن قلت: فما معنى إدخال العفو في حكم الإيباق حيث جزم جزمه؟ قلت: معناه: أو إن يشأ يهلك ناسا وينج ناسا على طريق العفو عنهم. فإن قلت: فمن قرأ(وَيَعْفُو) [(٢)]؟ قلت: قد استأنف الكلام"[(٣)].

التأصيل والتحليل:

في هذه الفنقلة مسألتان:

الأولى ــ علام عُطِفَ (يُوبِقْهُنَّ)؟ وقد بين الزمخشري أنه مجزوم عطفا على جواب الشرط (يُسْكِنْ).

الثانية ــ توجيه قراءة الرفع في الفعل (يَعْفُو). وقد بين الزمخشري أنها على الاستئناف.

والمسألة الأولى من الفنقلة ليست من إبداعات الزمخشري، وإنما سُبِق بذلك؛ يقول النحاس:" (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ) شرط ومجازاة. فَيَظْلَلْنَ عطف، وكذا (أَوْ يُوبِقْهُنَّ)، وكذا (وَيَعْفُ)" [(٤)].

---

(١) سورة الشورى: الآيات ٣٢ ــ ٣٤.
(٢) قراءة الأعمش كما في البحر المحيط ٩/ ٣٤٠.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٢٧.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤/٥٧.

وأما المسألة الثانية فلم أقع ــ حسب اطلاعي ــ على من طرحها، وربما يعود ذلك إلى أن القراءة شاذة، أو أن الإعراب على الرفع واضح، ولا يحتاج إلى مزيد بيان.

الرأي والترجيح:

كما ذكرتُ الفنقلة نصفها منقول، ونصفها جديد عند الزمخشري، والإعراب في الفعلين بَيِّنٌ.

الفنقلة الثالثة ــ القراءات الواردة في الفعل "يَعْلَمِ" وصحة المعنى

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجادِلُونَ فِي آياتِنا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيص"(١)؛ قال:" فإن قلت: فما وجوه القراءات الثلاث(٢) في وَيَعْلَمَ؟ قلت: أما الجزم فعلى ظاهر العطف وأما الرفع فعلى الاستئناف. وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون. ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن، منه قوله ــ تعالى ــ:" وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ"(٣)، وقوله ــ تعالى ــ:" وَخَلَقَ اللَّهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ"(٤). وأما قول الزجاج(٥): النصب على إضمار أن، لأنّ قبلها جزاء، تقول: ما تصنعْ أصنعْ مثله وأكرمَك. وإن شئت: وأكرمُك، على(وأنا أكرمك). وإن شئت: وأكرمْك جزما ــ ففيه نظر؛ لما أورده سيبويه(٦) في كتابه. قال: واعلم أنّ النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتِك وأعطيك ــ ضعيف... فإن قلت: فكيف يصح المعنى على جزم وَيَعْلَمَ؟ قلت: كأنه قال: أو إن يشأ يجمع بين ثلاثة أمور: هلاك قوم ونجاة قوم وتحذير آخرين مِنْ مَحِيصٍ من محيد عن عقابه"(٧).

---

(١) سورة الشورى: الآية ٣٥.

(٢) الرفع قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر، والنصب قراءة الباقين؛ ينظر: المبسوط في القراءات العشر؛ المؤلف: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)؛ تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي ــ الناشر: مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ عام النشر ١٩٨١م؛ ص ٣٩٥. وأما قراءة الجزم فقد أشارت المصادر من كتب التفسير إلى شذوذها، ولكني لم أظفر بمن قرأ بها.

(٣) سورة مريم: من الآية ٢١.

(٤) سورة الجاثية: من الآية ٢٢.

(٥) ينظر كتابُه: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٩٩.

(٦) الكتاب ٣/ ٩٢.

(٧) الكشاف ٤/ ٢٢٧، ٢٢٨.

التأصيل والتحليل:

محتوى الفنقلة مطروح كثيرا لدى العلماء السابقين[١] على الزمخشري من النحويين والمفسرين؛ فالقراءات الثلاث في الفعل (يعلم) وتخريجها كانت مثار الحديث لديهم؛ إلا أن الجديد عند الزمخشري هو تخريجه إعرابَ النصب، واعتراضه على الزجاج الذي رأى أنه منصوب بـ(أنْ) مضمرةً؛ فقد رأى الزمخشري أن الفعل منصوب؛ لأنه معطوف على تعليل محذوف؛ أي: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون.

ويُثبت هذه الجِدَّة في توجيه النصب عند الزمخشري ــ أن اللاحقين له من العلماء نسبوها إليه وحده، ومنهم من خالفه، منهم من وافقه.

ومن المخالفين له أبو حيان الذي قال:" وَخَرَّجَ الزَّمَخْشَرِيُّ النَّصْبَ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى تَعْلِيلٍ مَحْذُوفٍ؛ قَالَ تَقْدِيرُهُ: لِيَنْتَقِمَ مِنْهُمْ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ... وَيَبْعُدُ تَقْدِيرُهُ لِيَنْتَقِمَ مِنْهُم؛ لِأَنَّهُ تَرَتَّبَ عَلَى الشَّرْطِ إِهْلَاكُ قَوْمٍ، فَلَا يَحْسُنُ لِيَنْتَقِمَ مِنْهُمْ. وَأَمَّا الْآيَتَانِ [اللتان ذكرهما الزمخشري سابقا] فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيْ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ، وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ. فَعَلْنَا ذَلِكَ، وَكَثِيرًا مَا يُقَدَّرُ هَذَا الْفِعْلُ مَحْذُوفًا قَبْلَ لَامِ الْعِلَّةِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ ظَاهِرٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ"[٢].

(١) ينظر على سبيل المثال: معانى القرآن؛ للأخفش؛ المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)؛ تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ــ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة؛ الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م؛ ١/ ٧٠، وجامع البيان للطبري ١٢/ ٥٤٣، وما بعدها.

(٢) البحر المحيط ٩/ ٣٤٢.

وممن وافقوا الزمخشريَّ السمينُ في الدُّر[١]؛ قال بعد أن ذكر كلام الزمخشري وتعليقَ أبي حيان عليه:" قلت: بل يَحْسُنُ تقديرُ (لينتقمَ)؛ لأنَّه يعودُ في المعنى على إهلاكِ قومٍ المترتبِ على الشرط".

الرأي والترجيح:

ليس للزمخشري في هذه الفنقلة سوى توجيه نصب الفعل، وأرى أن نصبه ــ والله أعلم ــ بـ(أَنْ) مضمرة وجوبا؛ لاطراد النصب بها بعد واو المعية بشرطها، ولقلة المحذوف والمقدر معها، ولما ذكره أبو حيان ــ رحمه الله ــ.

(١) ٩/ ٥٦٠.

الفنقلة الرابعة ــ عامل النصب في الظرف في قوله ــ تعالى ــ:" يَوْمَ نَبْطِشُ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْتَقِمُونَ"(١):" فإن قلتَ: بم انتصب يوم نبطش؟ قلتُ: بما دل عليه (إِنَّا مُنْتَقِمُونَ) وهو (ننتقم)، ولا يصح أن ينتصب بـــ(منتقمون)؛ لأن (إنَّ) تحجب عن ذلك"(٢).

التأصيل والتحليل:

البحث عن ناصب الظرف (يوم) في هذه الفنقلة ليس جديدا، وإنما الجديد هو رأي الزمخشري في أن ناصبها هو الفعل (ننتقم) المفهوم من (منتقمون)؛ فقد قال الزجاج:" و" يومَ " لا يجوز أن يكون منصُوبًا بقوله (مُنْتَقِمُونَ)؛ لأن ما بَعْدَ (إنَّا) لا يجوز أن يعمل فيما قبلَها، ولكنه مَنْصُوبٌ بقوله: واذكر يوم نبطش البطشة الكبرى"(٣).

فأصل المسألة موجود عند من سبقوا الزمخشريَّ، ولكن الزجاج يرى الناصب هو الفعل (اُذْكُرْ) مقدرا.

وهناك عوامل أخرى في نصب الظرف من بينها ما ذهب إليه الزجاج والزمخشري؛ قال صاحب إعراب القرآن وبيانه(٤):" (يوم) ظرف متعلق بمحذوف دلّ عليه (إنّا منتقمون)؛ أي: ننتقم، واقتصر على هذا الإعراب الزمخشري. وأجاز غيره أن يكون بدلا من (يومَ تأتي) (٥). وقيل منصوب بإضمار (اذكر). وقيل بـــ (منتقمون)؛ وردّ الزمخشري هذا الوجه بأن (إنَّ) تحجب عن ذلك".

---

(١) سورة الدخان: الآية ١٦.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٧٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج ٤/ ٤٢٥.

(٤) ٩/ ١٢٢.

(٥) سورة الدخان: من الآية ١٠.

والحق أن الزجاج ردَّ الرأي الأخير قبل الزمخشري ــ كما سبق ــ.

الرأي والترجيح:

الزمخشري ــ رحمه الله ــ مسبوق بأصل الفنقلة ــ كما سبق ــ ولكنه غير مسبوق بتقدير العامل في الظرف، وأرى ــ والله أعلم ــ أن ما ذهب إليه من أن الناصب لـــ (يوم) عامل تقديره (ينتقم) مفهوما من (منتقمون)؛ أرى أنه مردود؛ لأنه إذا كان ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها؛ فكذلك ما لا يعمل لا يُفَسِّر عاملا؛ يقول السمين الحلبي عن نصب الظرف على رأي الزمخشري:" وقيل: بما دَلَّ عليه «مُنْتَقِمون» وهو يَنْتقم. ورُدَّ هذا: بأنَّ ما بعد «إنَّ» لا يَعْمل فيما قبلها، وبأنه لا يُفَسّر إلاَّ ما يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ"(١).

ولذا فإنني أرجح أن (يوم) بدل من (يومَ تأتي)؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج ــ عن بعد البون بين البدل والمبدَل منه ــ إذ إن السياق موصول ــ والله أعلم ــ!.

(١) الدر المصون ٩/ ٦١٩.

الفنقلة الخامسة ــ عامل النصب في "إِذْ" في قوله ــ تعالى ــ:" وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَـذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ"(١)؛ قال:" فإن قلتَ: لا بدّ من عامل في الظرف في قوله:(وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ) ومن متعلق لقوله:(فَسَيَقُولُونَ)، وغير مستقيم أن يكون (فَسَيَقُولُونَ) هو العامل في الظرف؛ لتدافع دَلالتَي المضي والاستقبال؛ فما وجه هذا الكلام؟ قلتُ: العامل في (إِذْ) محذوف؛ لدلالة الكلام عليه، كما حذف من قوله:(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ) (٢)، وقولهم: حينئذ الآن. وتقديره: وإذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم؛ فسيقولون هذا إفك قديم، فهذا المضمر صحّ به الكلام؛ حيث انتصب به الظرف وكان قوله (فَسَيَقُولُونَ) مسببا عنه؛ كما صحّ بإضمار أنّ قوله:(حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (٣) لمصادفة حَتَّى مجرورَها، والمضارع ناصبَه"(٤).

التأصيل والتحليل:

من البحث تبيَّن أن هذه الفنقلة من بنات أفكار الزمخشري ــ رحمه الله ــ؛ فقد نقلها أبو حيان كما هي، ولم يذكر معها رأيًا آخر.

كما أن أبا حيان يبدو أنه أعجبه تقدير الزمخشري؛ فوافق عليه، ولم يَعترِضْه كدَأْبه في المعارضة؛ قال:" وَالْعَامِلُ فِي (إِذْ) مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، ظَهَرَ عِنَادُهُمْ. وَقَوْلُهُ: (فَسَيَقُولُونَ) مُسَبَّبٌ عَنْ ذَلِكَ الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ؛ لِأَنَّ هَذَا

(١) سورة الأحقاف: الآية ١١.
(٢) سورة يوسف: من الآية ١٥.
(٣) سورة البقرة: من الآية ٢١٤.
(٤) الكشاف ٤/ ٣٠٠، ٣٠١.

الْقَوْلَ هُوَ نَاشِئ عَنِ الْعِنَادِ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ فِي: (إِذْ) (فَسَيَقُولُونَ)؛ لِحَيْلُولَةِ الفاء، ولِتَعَانُدِ زَمَانِ (إِذْ) وَزَمَانِ (سَيَقُولُونَ)" [١].

ونقل هذا القول ذاته السمين في الدر المصون[٢].

الرأي والترجيح:

اللاحقون للزمخشري لا يذكرون إلا رأيه في عامل النصب في (إِذْ)؛ وعليه فإنه أبو هذه الفنقلة.

وأما عن الرأي في العامل فالعلة التي ذكرها الزمخشري معتبرة، وكذلك استدلاله بآيتي البقرة ويوسف، كما أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ــ كما أشار أبو حيان ــ.

وقد" قيل: إن لم يكن مانع من عمل (فسيقولون) في الظرف إلا تنافي دلالتي المضي والاستقبال؛ فهذا غير مانع؛ فإن الاستقبال هاهنا إنما خرج مخرج الإشعار بدوام ما وقع ومضى؛ لأن القوم قد حرموا الهداية وقالوا: هذا إفك قديم"[٣].

ولكن المانع الآخر موجود؛ وهو الفاء ــ كما ذُكِر ــ.

(١) البحر المحيط ٩/ ٤٣٧، ٤٣٨.
(٢) ٩/ ٦٦٥.
(٣) إعراب القرآن وبيانه ٩/ ١٧٢.

الفنقلة السادسة ــ عامل النصب في "إِذْ" في قوله ــ تعالى ــ:" إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ"(١)؛ قال:" فإن قلتَ بم انتصب (إِذْ كانُوا يَجْحَدُونَ)؟ قلتُ: بقوله ــ تعالى ــ:(فَما أَغْنى)" (٢).

التأصيل والتحليل:

الفنقلة للزمخشري لا لغيره، وقد نقل هذا الإعراب عنه غيرُ واحد من المتأخرين والمعاصرين من دون ذكرٍ وجهَةٍ أخرى في المسألة؛ قال زكريا الأنصاري:" (إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ) ظرف لقوله: (مَا أَغْنَى عَنْهُمْ)" (٣).

وقال صاحب إعراب القرآن وبيانه(٤) في الآية الكريمة:" إذ ظرف ماض يفيد التعليل متعلق بمعنى النفي؛ لأن المعلل هو النفي؛ أي: انتفى نفع هذه الحواس عنهم؛ لأنهم كانوا يجحدون. وإلى ذلك أشار صاحب الكشاف".

الرأي والترجيح:

الفنقلة للزمخشري ــ رحمه الله ــ ويبدو أن السابقين عليه لم ينشغلوا بالعامل في الظرف؛ لوضوحه؛ إذ من البيِّنِ أنه متعلق بـــ (ما أغنى).

---

(١) سورة الأحقاف: الآية ٢٦.

(٢) الكشاف ٤/ ٣٠٩.

(٣) إعراب القرآن العظيم؛ المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)؛ حققه وعلق عليه: د. موسى علي موسى مسعود (رسالة ماجستير) دار النشر: لا توجد؛ الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م؛ ص ٤٩٠.

(٤) ٩/ ١٨٧.

المبحث الثالث

الفنقلات الحرفية: وفيه فنقلتان.

الفنقلة الأولى ــ تقدير "الفاء" في قوله ــ تعالى ــ:" اِدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ"(١)؛ قال:" فإن قلت: فهلا قيل: فادفع بالتي هي أحسن؟ قلت: هو على تقدير قائل قال: فكيف أصنع؟ فقيل: ادفع بالتي هي أحسن"(٢).

التأصيل والتحليل:

هذه الفنقلة التي افترضها الزمخشري ــ رحمه الله ــ مع مخاطَبيه ــ فنقلة جديدة على سابقيه ــ حسب اطلاعي ــ؛ إذ تحدث السابقون عن زيادة (لا) الثانية في الآية من حيث المعني؛ كما ذكر الأخفش في معانيه(٣). كما أن اللاحقين(٤) للزمخشري نقلوا كلامه بالنص من دون مقارنة بينه وبين قول آخر في المسألة؛ يقول أبو السعود:" وقولُه تعالَى ــ:"ادفع بالتى هِىَ أَحْسَنُ" إلخ استئنافٌ مبيِّن لحسن عاقبةِ الحسنةِ؛ أي: ادفعْ السيئةَ حيثُ اعترضتْكَ من بعضِ

(١) سورة فُصِّلَتْ: الآية ٣٤.
(٢) الكشاف ٤/٢٠٠.
(٣) ٢/ ٥٠٨، وينظر: معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج ٤/ ٣٨٦.
(٤) ينظر على سبيل المثال: أنوار التنزيل وأسرار التأويل؛ المؤلف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)؛ المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ــ الناشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ؛ ٥/٧٢.

أعاديكَ بالتي هيَ أحسنُ ما يمكنُ دفعُها به من الحسناتِ؛ كَالإحسان إلى مَنْ أساءَ فإنه أحسنُ منَ العفوِ. وإخراجُه مُخرجَ الجوابِ عنْ سؤالِ منْ قالَ كيفَ أصنعُ"(١).

ويفهم من كلام الزمخشري ــ والله أعلم ــ أن من يفترض هذا السؤال بتقدير الفاء في فعل الأمر (ادفَعْ) يقدر شرطا؛ أي: إنْ كانت لا تستوي الحسنة ولا السيئة؛ فادفع بالتي هي أحسن!

ولكن الزمخشري علل عدم وجود الفاء بأن هذا جواب سؤال مقدر؛ كأن قائلا قال: فكيفَ أصنعُ؟ فقيل: ادفع بالتي هي أحسن.

وهذا الذي قدره الزمخشري ما يُسمَّى في علم البلاغة بالاستئناف البياني(٢)؛ لذا فإن جملة (ادفع) "لا محل لها"(٣).

<u>الرأي والترجيح:</u>

هذه الفنقلة فَطَرَها الزمخشريُّ ــ رحمه الله ــ. والأولى عدم تقدير الفاء في الفعل (ادفع)؛ لأن الجملة واقعة جوابا لسؤال مقدر على سبيل الاستئناف البياني.

---

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم؛ المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد ابن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ) ــ الناشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت؛ ١٤/٨.

(٢) هو ما يعرف بشبه كمال الاتصال؛ إذ تقتضي الجملة الأولى سؤالا تتكفل الثانية بالجواب عنه. ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة؛ المؤلف: عبد المتعال الصعيدي (المتوفى: ١٣٩١هـ) ــ الناشر: مكتبة الآداب ـــ الطبعة السابعة عشرة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م؛ ٢٩٣/٢.

(٣) الجدول ٢٤/ ٣١٠.

الفنقلة الثانية ــ العطف على معمولي عاملين بين سيبويه والأخفش

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِين (٣) وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ(٤) وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَما أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون"[(١)]:" قرئ: (آيات لقوم يوقنون) بالنصب والرفع[(٢)]؛ على قولك: إنّ زيدا في الدار وعمرا في السوق. أو عمرو في السوق. وأمّا قوله:(آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فمن العطف على عاملين، سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما: إن، وفى: أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر (في اخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ)، والنصب في (آياتٍ). وإذا رفعت فالعاملان: الابتداء وفي: عملت الرفع في (آياتٌ)، والجر في (وَاخْتِلافِ) وقرأ ابن مسعود[(٣)]: (وفي اختلاف الليل والنهار). فإن قلتَ: العطف على عاملين على مذهب الأخفش[(٤)] سديد لا مقام فيه. وقد أباه سيبويه[(٥)]، فما وجه تخريج الآية عنده؟

قلتَ: فيه وجهان عنده. أحدهما: أن يكون على إضمار في. والذي حسنه تقدّم ذكره في الآيتين قبلها. ويعضده قراءة ابن مسعود. والثاني: أن ينتصب

---

(١) سورة الجاثية: الآيات ٣ ــ ٥.

(٢) قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَعَاصِم بالرفع، وَقَرَأَ حَمْزَة والكسائى بالنصب؛ ينظر: السبعة لابن مجاهد؛ ص ٥٩٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن؛ للفراء ٣/ ٤٥.

(٤) يراجع: المقتضب؛ للمبرد ٤/ ١٩٥.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه؛ المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)؛ المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ــ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م؛ ١/ ٣٤٠.

(آيات) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفا على ما قبله أو على التكرير[١]، ورفعها بإضمار (هي)"[٢].

التأصيل والتحليل:

الفنقلة في الآيات الكريمات خاصة بختام الآية الثالثة (آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)؛ إذ أعمل الزمخشري فكره في إعراب (آيات)، ورآها مرفوعة ومنصوبة من باب العطف على معمولين ــ كما ذكر ــ.

وهذه الفنقلة من حيث التأصيل ليست من أفكار الزمخشري إلا في إعرابه (آيات) منصوبة على الاختصاص؛ فلم ترد عند من سبقه ــ حسب اطلاعي ــ وأما بقية محتوى الفنقلة فقد ذُكِر عن النحاس بقَضِّه وقَضيضه؛ إذ قال:"(آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) يُقرأ بالرفع وبكسر التاء والتنوين، والموضع موضع نَصْبٍ، ويكون قوله: (وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) عطف على قوله: (وفي خلقكم)، وعلى قوله: (إن في السَّمَاوَاتِ والأرضِ)، وإن في (اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) آياتٍ. وهذا عطف عَلَى عَامِلَيْن، ومثله من الشعر:

أكلَّ امرِئٍ تَحْسَبين امرَأً ∴ ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

عطف على ما عملت فيه كل، وما عملت فيه أتحسبين.

وقد أباهُ بعض النحويين، وقالوا: لا يجوز إلا الرفع في قوله: (وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ)، وجعله عطفًا على عامل واحد على معنى واختلاف الليل والنهار

(١) التكرير؛ أي: البدل، والتكرير مصطلح كوفي؛ ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي ـــ المكتبة التوفيقية٣/١٧٦.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٨٤، ٢٨٥.

وتصريف الرياح آياتٌ، وهذا أيضًا عطف على عاملين؛ لأنه يَرْفَع (آياتً) على العطف على ما قبلها كما خفض (واختلافِ) على العطف على ما قبلها.

ويكون معطوفاً إن شئت على موضع (إنَّ) وَمَا عَمِلتْ فيه، وإن شئت على قراءة من قرأ: (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ)" [(١)].

وأما عن تحليل المسألة الواردة في الفنقلة فقد تعرض لها محقق إعراب القرآن للنحاس، وأتى عليها شاردِها وواردِها؛ فلا حاجة إلى تكرار ما قال؛ فَلْيُراجَعْ[(٢)].

والموضع الأدقُّ في الفنقلة هو قضية العطف على عاملين بين سيبويه والأخفش ــ كما ذكر الزمخشري ــ؛ فسيبويه يأباه، والأخفش يجيزه

<u>الرأي والترجيح:</u>

ليس للزمخشري جديد في هذه الفنقلة إلا إعرابه (آيات) منصوبة على الاختصاص، وأما الإعرابان الواردان فيها بوجه عام فقد" اختلف النحويون فيه؛ فقال بعضهم: النصب فيه جائز، وأجاز العطف على عاملين فممن قال هذا سيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء، ...

وردّ هذا بعضهم ولم يجز العطف على عاملين، وقال: من عطف على عاملين أجاز: في الدار زيد والحجرة عمرو. وقائل هذا القول ينشد «ونارا» بالنصب. ويقول من قرأ الثالثة «آياتٍ» فقد لحن. وممن قال هذا محمد بن يزيد. وكان أبو إسحاق يحتجّ لسيبويه في العطف على عاملين بأن من قرأ «آيات» بالرفع فقد عطف أيضا على عاملين؛ لأنه عطف «واختلاف» على «وفي خلقكم» وعطف «آيات» على الموضع فقد صار العطف على عاملين إجماعا. والقراءة

---

(١) معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج ٤/ ٤٣١، ٤٣٢.
(٢) السابق ٤/ ٤٣٢.

بالرفع بيّنة لا تحتاج إلى احتجاج ولا احتيال. وقد حكى الفرّاء في الآية غير ما ذكرناه، وذلك أنه أجاز «واختلاف الليل والنهار» بالرفع فيه وفي «آيات» يجعل الاختلاف هو الآيات. وقد كفي المؤونة فيه بأن قال: ولم أسمع أحدا قرأ به"(١).

وهنا ملحوظة على قول الزمخشري وغيره: العطف على عاملين؛ إذ الصواب أن يقال: العطف على معمولي عاملين؛ قال ابن هشام في المغني(٢) (الْبَاب السَّادِس فِي التحذير من أُمُور اشتهرت بَين المعربين وَالصَّوَاب خلَافهَا):" قَوْلهم الْعَطف على عاملين وَالصَّوَاب على معمولي عاملين".

(١) إعراب القرآن؛ للنحاس ٤/ ٩٣.
(٢) ص ٨٥٧.

المبحث الرابع

الفنقلات الجُمليَّة وشبهها: وفيه ثماني فنقلات.

الفنقلة الأولى ــ موقع قوله ــ تعالى ــ" يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ:" فإن قلتَ: بم اتصل قوله: (يَعْلَمُ خائِنَةَ الْأَعْيُنِ) [١]؟ قلتُ: هو خبر من أخبار (هو) في قوله:(هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ) [٢] مثل (يُلْقِي الرُّوحَ)، ولكن (يُلْقِي الرُّوحَ) قد عُلِّلَ بقوله:(لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاق)، ثم استطرد ذكر أحوال يوم التلاق إلى قوله: (وَلا شَفِيعٍ يُطاعُ)؛ فبعد لذلك عن أخواته"[٣].

التأصيل والتحليل:

في هذه الفنقلة يَعرض الزمخشري ــ رحمه الله ــ للموقع الإعرابي لجملة " يَعْلَمُ خائِنَةَ الْأَعْيُنِ"، وما دعاه للوقوف عند هذه الجملة هو طول الكلام، وبُعْدُ الجملة عن أخواتها ــ كما ذكر ــ؛ فهو يراها خبرا كجملة " يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ".

ولكي نعيش مع الزمخشري فنقلتَه؛ لا بُدَّ من ذكر الآيات كاملات؛ إذ يقول الله ــ تعالى ــ:" هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ (١٣) فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (١٤) رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ (١٥) يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ (١٦) الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ(١٧) وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ

---

(١) سورة غافر: من الآية ١٩.
(٢) سورة غافر: من الآية ١٣.
(٣) الكشَّاف ١٥٩/٤.

حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ(١٨) يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ(١٩)" [(١)]. والبُعْدُ بين المبتدإ (هو) وجملة (يَعْلَمُ) لا تُخطئه عينٌ.

وفيما اطَّلعتُ عليه من مصادر سابقة على الزمخشري؛ من كتب التفسير وعلوم القرآن، واللغة والنحو ــ لم أجد من التفتَ إلى الموقع الإعرابي لجملة " يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ"؛ إلا أنني وجدت الطبريَّ ــ رحمه الله ــ يقول:" وقوله: (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ) يقول ــ جلّ ذِكْرُه ــ مخبرا عن صفة نفسه: يعلم ربُّكم ما خانت أعينُ عبادِه، وما أخفته صدورهم، يعني: وما أضمرته قلوبهم"[(٢)].

وبتحليل قول الطبري: (مخبرًا عن صفة نفسه)؛ نستنبط الآتي:

أولًا ــ أن يكون (مخبرًا) بمعنى مُعْلِمًا مُعَرِّفًا.

ثانيًا ــ أن يكون الخبر هنا ضِدَّ الإنشاء.

ثالثًا ــ أن يقصدَ الطبريُّ ــ رحمه الله ــ بـــ (مخبرًا) الخبرَ النحويّ.

أما الأول والثاني فلا محلَّ لفنقلة الزمخشري فيهما، وأما التحليل الثالث فيشير إلى أن الزمخشري مسبوق في إعرابه لجملة (يَعْلَمُ) بالطبري.

هذا، وقد التفتَ إلى إعراب الجملة بعض المتأخرين عن الزمخشري متأثرا به؛ يقول الألوسي:" وهذه الجملة على ما في الكشاف متصلة بأول الكلام خبر من أخبار هو في قوله ــ تعالى ــ: (هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ) على معنى هو الذي يريكم ... إلخ، وهو يعلم خائنة الأعين، ولم يجعله تعليلا لنفي الشفاعة على معنى ما لهم من شفيع؛ لأن الله تعالى يعلم منهم الخيانة سرا وعلانية؛ قيل: لأنه لا يصلح تعليلا لنفيها بل لنفي قبولها؛ فإن الله ــ تعالى ــ هو العالم لا الشفيع، والمقصود نفي الشفاعة، ووجه تقرير هذا الخبر في هذا الموضع ما فيه من التخلص إلى ذم

---

(١) سورة غافر: الآيات ١٣ ــ ١٩.

(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن؛ ٣٦٩/٢١.

آلهتهم مع أن تقديمه على (الَّذِي يُرِيكُمْ) لا وجه له؛ لتعلقه بما قبله أشد التعلق كما أشير إليه، وكذلك على (رَفِيعُ الدَّرَجاتِ)؛ لاتصاله بالسابق وأمر المنيبين بالإخلاص، ولما فيه من النُّبُوِّ من توسيط المنكر الفعلي بين المبتدإ وخبره المعرف الأسمى، وأما توسيطه بين القرائن الثلاث فبين العصا ولحائها فلا موضع له أحق من هذا، ولا يضر البعد اللفظي في مثل ذلك كما لا يخفى"(١).

وكأن الألوسي لم يُقْنِعْه رأي ابن عطية الذي قال في الجملة:" وقوله: يَعْلَمُ خائِنَةَ الْأَعْيُنِ متصل بقوله: (سَرِيعُ الْحِسابِ)؛ لأن سرعة حسابه ــ تعالى ــ للخلق إنما هي بعلمه الذي لا يحتاج معه إلى روية وفكرة ولا لشيء مما يحتاجه الحاسبون. وقالت فرقة: (يَعْلَمُ) متصل بقوله: (لا يَخْفى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ)، وهذا قول حسن يقويه تناسب المعنيين ويضعفه بعد الآية وكثرة الحائل"(٢).

وكذلك لم يُعجبه رأيُ أبي حيان الذي قال:" وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: (يَعْلَمُ خائِنَةَ الْأَعْيُنِ) الْآيَةَ مُتَّصِلٌ بِمَا قَبْلَهُ؛ لَمَّا أَمَرَ بِإِنْكَارِهِ يَوْمَ الْآزِفَةِ، وَمَا يَعْرِضُ فِيهِ مِنْ شِدَّةِ الْكَرْبِ وَالْغَمِّ، وَأَنَّ الظَّالِمَ لَا يَجِدُ مَنْ يَحْمِيهِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا مَنْ يَشْفَعُ لَهُ ــ ذَكَرَ اطِّلَاعَهُ تَعَالَى عَلَى جَمِيعِ مَا يَصْدُرُ مِنَ الْعَبْدِ، وَأَنَّهُ مُجَازًى بِمَا عَمِلَ، لِيَكُونَ عَلَى حَذَرٍ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِذَا عَلِمَ إِنَّ اللَّهَ مُطَّلِعٌ عَلَى أَعْمَالِهِ"(٣).

رأيتُ عدم قناعة الألوسي وإعجابه بِرَأْيَي ابن عطية وأبي حيان؛ لأنه قال بعد أن ذكرهما بعد كلام الزمخشري:" ولعمري إن جار الله في مثل هذا المقام لا يُجارَى"(٤).

---

(١) ينظر: روح المعاني؛ ٣١٤/١٢.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز؛٥٥٣/٤.
(٣) ينظر: البحر المحيط؛ ٢٤٧/٩.
(٤) ينظر: روح المعاني ٣١٤/١٢.

ومن المعاصرين الذين أعربوا جملة (يعلمُ) خلاف ما رأى الزمخشري ــ صاحب كتاب (الجدول في إعراب القرآن الكريم)؛ إذ يقول:" وجملة:"يعلمُ ..." لا محلَّ لها تعليليّة"(١).

وجعلها أحدُ المعاصرين مُستأنفةً، لا محل لها؛ يقول:" (يَعْلَمُ خائِنَةَ) مضارع ومفعوله والفاعل مستتر (الْأَعْيُنِ) مضاف إليه، والجملة مستأنفة"(٢).

وزادَ صاحب إعراب القرآن وبيانه رفعَها على الخبرية لمبتدإ محذوف، وكذلك نصبَها على الحاليَّةِ؛ إذ قال:"(يَعْلَمُ خائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَما تُخْفِي الصُّدُورُ) الجملة خبر رابع للمبتدإ المحذوف الذي أخبر برفيع الدرجات وما بعده، أو هو خبر من أخبار (هو الذي يريكم) أو هي في محل نصب على الحال أو هي تعليلية لا محل لها"(٣).

<u>الرأي والترجيح:</u>

بالنظر إلى قول الطبري السابق:" يقول ــ جلّ ذِكْرُه ــ مخبرا عن صفة نفسه: يعلم ربُّكم ما خانت أعينُ عبادِه، وما أخفته صدورهم، يعني: وما أضمرته قلوبهم"، والقول بأنه يقصد الخبر النحويَّ؛ فإن الزمخشري يكون بذلك مسبوقا بفنقلته، وإعراب الجملة خبرا هو ما أميل إليه؛ لوصل العبارات والجمل، ولأن ما لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير أولى مما يحتاج.

---

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم؛ ٢٣٣/٢٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن الكريم؛ المؤلف: أحمد عبيد الدعاس؛ ١٥٢/٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه؛ ٤٧٣/٨.

الفنقلة الثانية ــ مُتَعَلَّقُ الجار في قوله ــ تعالى ــ:" لِقَومٍ يَعْلَمُونَ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" حَم (١) تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ (٢) كِتابٌ فُصِّلَتْ آياتُهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ"[١]؛ قال:" فإن قلتَ: بم يتعلق قوله: (لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)؟ قلتُ: يجوز أن يتعلق بـــ(تنزيل) أو بـــ(فصلت)؛ أي: تنزيل من الله لأجلهم. أو فصلت آياته لهم"[٢].

التأصيل والتحليل:

يقول صاحب (إعراب القرآن وبيانه) في الآية محل الفنقلة:" وأجاز الزمخشري إعراب قرآنا بالنصب على الاختصاص، و(لقوم) متعلقان بـــ (فصلت) وجملة (يعلمون) نعت لـــ (قوم)"[٣].

والتصريح برأي الزمخشري في النص السابق من دون غيره ــ يوحي بأن أحدا غيره ممن قبله ليس له رأي أو نظر في متعلَّق الجار والمجرور " لقومٍ"، وهذا ما أكده البحث في مصادر الأقدمين السابقين على الزمخشري ــ حسب اطلاعي وما أتيح من مصادر ــ؛ ولذا فإن أبا حيان لم يذكر في البحر سوى ما ذكره الزمخشري أيضًا رادًّا أحدَ المتعلَّقين؛ فقال:" و (لِقَوْمٍ) متعلق بـــ (فصلت)؛ أَيْ: يَعْلَمُونَ الْأَشْيَاءَ، وَيَعْقِلُونَ الدَّلَائِلَ؛ فَكَأَنَّهُ فُصِّلَ لِهَؤُلَاءِ؛ إِذْ هُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهِ فَخُصُّوا بِالذِّكْرِ تَشْرِيفًا، وَمَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالتَّفْصِيلِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُفَصَّلْ لَهُ. وَيَبْعُدُ أن يتعلق بـــ (تنزيل) لِكَوْنِهِ وُصِفَ فِي أَحَدِ مُتَعَلَّقَيْهِ، إِنْ كَانَ (مِنَ الرَّحْمَنِ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ، أَوْ أُبْدِلَ مِنْهُ (كِتَابٌ)، أَوْ كَانَ خَبَرَ التَّنْزِيلِ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ الْبَدَلِ مِنَ الْمَوْصُولِ، وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ قَبْلَ أَخْذِهِ مُتَعَلِّقَهُ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ"[٤].

---

(١) سورة فُصِّلَت: الآيات ١ ــ ٣.

(٢) الكشاف ١٨٤/٤.

(٣) إعراب القرآن وبيانه؛ ٨/ ٥٣٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٨٤/٩، ودراسات لأسلوب القرآن ٤٢٤/٣.

وعليه فإن المسألة أصيلة عند الزمخشري الذي يرى أن الجار متعلِّق بالمصدر (تنزيل)، أو بالفعل (فُصِّلَتْ).

الرأي والترجيح:

لشدة وضوح المسألة والمتعلَّق به فيها لم يناقشها أحد من أصحاب التفاسير المعروفة المتداولة ــ حسبما اجتهدتُ واطلعتُ ــ؛ فهي أصيلة عند الزمخشري ــ كما أسلفت ــ وما أُراه هو ما ذهب إليه أبو حيان من تعلُّق الجار بـــ (فُصِّلَتْ)، وليس بـــ (تنزيل)؛ لما علَّلَ به، وكأنه يردُّ ــ من طَرْفٍ خفيٍّ ــ ما ذهب إليه الزمخشريُّ من تعلُّق (لقوم) بـــ (تنزيل)، ثم إن (فُصِّلت) أقرب في العبارة إلى الجار والمجرور من (تنزيل)، كم أن (فُصِّلَتْ) من الألفاظ الأبرز في السورة التي سُمِّيتْ به؛ فالمدار هنا ليس على التنزيل الذي صار سنةً من سنن الوحي إلى الأنبياء والرسل؛ فهم يحتاجون إلى تشريع سماوي يتبعونه وينشرونه لدى أقوامهم، وإنما المدار على تفصيل هذا التنزيل وبيانه وتفسيره لأولئك الأقوام، ويؤكد ذلك قوله ــ تعالى ــ في السورة ذاتها:" وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ"[(١)]؛ فقد تكررت اللفظة مع القرآن تارة أخرى.

(١) سورة فصلت: الآية ٤٤.

الفنقلة الثالثة ــ مُتَعَلَّق الجار في قوله ــ تعالى ــ:" لِلسّائِلِينَ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٩) وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ"(١)؛ قال:" فإن قلت: بم تعلق قوله:(لِلسَّائِلِينَ)؟ قلت: بمحذوف؛ كأنه قيل: هذا الحصر لأجل من سأل: في كم خلقت الأرض وما فيها؟ أو يقدر؛ أي: قدر فيها الأقوات لأجل الطالبين لها المحتاجين إليها من المقتاتين. وهذا الوجه الأخير لا يستقيم إلا على تفسير الزجاج"(٢).

التأصيل والتحليل:

أشار الزمخشري أنه مسبوق في محتوى الفنقلة بالزجاج ــ رحمه الله ــ فكفاني عَنَتَ البحث عن ذلك؛ وإشارته لم تَتَعَدَّ الصواب؛ فالزجاج يقول:" ومعنى (لِلسَّائِلِينَ)، مُعَلَّق بِقَوْله: (وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا) لكل محتاج إلى القوتِ.

وَإنما قِيلَ (لِلسَّائِلِينَ) لأن كُلًّا يَطْلُبُ القُوتَ وَيَسْأَلُه.

ويجوز أن يكون للسائلين لمن سأل في كم خُلِقَت السماواتُ والأَرَضُونَ؟ فقيل: خُلِقَتْ الأَرْضُ في أربعة أيام سَوَاء لَا زيادَةَ فِيهَا وَلَا نقصانَ؛ جَوَابًا لِمَنْ سَأل"(٣).

وما ذكره الزمخشري عَيْنُ ما قال الزجاج.

الرأي والترجيح:

محتوى الفنقلة أصله عند الزجاج، وأما عن متعلَّق (للسائلين) فما ذَكَرَاه مقنع، وله وجاهته من حيث المعنى والإعراب ــ والله أعلم ــ!.

---

(١) سورة فصلت: الآيتان ٩، ١٠.

(٢) الكشاف ٤/ ١٨٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج ٤/ ٣٨١.

الفنقلة الرابعة ــ موقع قوله ــ تعالى ــ"فِي أُمَمٍ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ"(١) ؛ قال:" فإن قلت: (فِي أُمَمٍ) ما محله؟ قلت: محله النصب على الحال من الضمير في (عليهم القول) كائنين في جملة أمم"(٢).

التأصيل والتحليل:

رأى الزمخشري أن موقع (في أمم) الإعرابي هو النصب على الحالية، ويكون متعلقًا بمحذوف تقديره (كائنين)، وهذا الإعراب هو الذي اعتمده المعربون المحدثون، ولم يذكروا غيره؛ مما يعني أن الزمخشري هو أول الملتفتين لموقع (في أمم) الإعرابي؛ يقول درويش:" وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كانُوا خاسِرِينَ) الواو عاطفة وحق فعل ماض وعليهم متعلقان بحق والقول فاعل وفي أمم متعلقان بمحذوف حال أي كائنين في جملة أمم"(٣).ويقول الدعاس:" (فِي أُمَمٍ) متعلقان بحال محذوفة"(٤).

مع ملاحظة أنهما لم يذكرا صاحب الحال، وهو ما لم يَفُتْ على الزمخشري.

الرأي والترجيح:

المعنى يقتضي ما ذهب إليه الزمخشري من إعراب (في أمم) حالا من الضمير في (عليهم)، ويكون المتعلَّق محذوفا؛ تقديره (كائنين).

---

(١) سورة فُصِّلَت: الآية ٢٥.

(٢) الكشاف ٤/ ١٩٧.

(٣) إعراب القرآن وبيانه ٨/٥٤٨.

(٤)إعراب القرآن الكريم؛ للدعاس وآخرين ٣/١٧٢.

الفنقلة الخامسة ــ موقع قوله ــ تعالى ــ:" إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٤٠) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١)"[(١)]؛ قال:" فإن قلت: بم اتصل قوله إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ؟ قلت: هو بدل من قوله إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنا"[(٢)].

التأصيل والتحليل:

أعرب الزمخشري جملة (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ...) بدلا من جملة (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ ...)، وهذه الأخيرة "كلام مستأنف مسوق لبيان حال الملحدين"[(٣)]؛ فهي لا محلَّ لها؛ فكذلك الثانية لا محل لها.

ومن ناحية التأصيل وجدت المعربين السابقين على الزمخشري لا يُعْنَونَ بموقع الجملة محل الفنقلة، وإنما صبوا جُلَّ فكرهم على البحث عن خبر (إنّ)؛ فمنهم[(٤)] من رآه مذكورا؛ وهو" أولئك يُنادَونَ من مكانٍ بعيدٍ"[(٥)]، أو" لا يأتيه

(١) سورة فصلت: الآيتان ٤٠، ٤١.
(٢) الكشاف ٤/ ٢٠١.
(٣) إعراب القرآن وبيانه ٨/ ٥٦٩، وينظر: الجدول في إعراب القرآن ٢٤/ ٣١٦.
(٤) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن؛ للفراء ١٩/٣، ومعاني القرآن؛ للأخفش ٥٠٨/٢، وإعراب القرآن؛ للنحاس ٤٤/٤، ومشكل إعراب القرآن؛ المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)؛ المحقق: د. حاتم صالح الضامن ــ الناشر: مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة: الثانية١٤٠٥ه؛ ٦٤٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري ١١٢٧/٢.
(٥) سورة فصلت: من الآية ٤٤.

الباطل"[١] ومنهم[٢] من يقدره؛ أي هالكون أو خاسرون، أو معاندون، أو كفروا به، ...، ويدل على هذا التأصيل قول أبي حيان:" وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: بِمَ اتَّصَلَ قَوْلِهِ: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ)؟ قُلْتُ: هُوَ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آياتِنا). انْتَهَى. ولَمْ يَتَعَرَّضْ بِصَرِيحِ الْكَلَامِ فِي خَبَرِ إِنَّ أَمَذْكُورٌ هُوَ أَو مَحْذُوفٌ، لَكِنْ قَدْ يُنْتَزَعُ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى أَنَّ قَوْلِهِ: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ)؛ فَالْمَحْكُومُ بِهِ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ هُوَ الْمَحْكُومُ بِهِ عَلَى الْبَدَلِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آياتِنا، إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جاءَهُمْ، لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا). وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ[٣]: وَالَّذِي يَحْسُنُ فِي هَذَا هُوَ إِضْمَارُ الْخَبَرِ بَعْدَ (حَكِيمٍ حَمِيدٍ)، وَهُوَ أَشَدُّ إِظْهَارًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَإِنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ) دَاخِلٌ فِي صِفَةِ الذِّكْرِ الْمُكَذَّبِ بِهِ، فَلَمْ يَتِمَّ ذِكْرُ الْمُخْبَرِ عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ وَصْفِهِ. انْتَهَى، وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ.

وَالَّذِي أَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ الْخَبَرَ مَذْكُورٌ، لَكِنَّهُ حُذِفَ مِنْهُ عَائِدٌ يَعُودُ عَلَى اسْمِ (إِنَّ)، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ): أَيِ الْبَاطِلُ مِنْهُمْ، أَيْ الْكَافِرُونَ بِهِ، وَحَالَةُ هَذِهِ لَا يَأْتِيهِ بَاطِلُهُمْ؛ أَيْ: متى راموا فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَيْسَ حَقًّا ثَابِتًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِبْطَالًا لَهُ لَمْ يَصِلُوا إِلَيْهِ، أَوْ تَكُونُ (أَلْ) عِوَضًا مِنَ الضَّمِيرِ عَلَى قَوْلِ[٤] الْكُوفِيِّينَ؛

---

(١) سورة فصلت: من الآية ٤٢.

(٢) ينظر على سبيل المثال: إعراب القرآن؛ للنحاس ٤٤/٤، ومشكل إعراب القرآن؛ لمكي بن أبي طالب ٦٤٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن؛ للعكبري ١١٢٧/٢.

(٣) المحرر الوجيز ٥/ ١٩.

(٤) قال ابن مالك ــ رحمه الله ــ في شرح التسهيل ــ ط. هجر١٤١٠ه ــ ١٩٩٠م ـــــ ١/ ٢٦١:" وأشرت بقولي: وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير إلى نحو: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، بتنوين (حسن) ورفع (الوجه)، على معنى: حسنٍ وجهُه؛ فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين، ... وأنكر ذلك أبو الحسن علي

أَيْ: لَا يَأْتِيهِ بَاطِلُهُمْ، أَوْ يَكُونُ الْخَبَرُ قَوْلَهُ:(مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ)[١]، أَيْ أَوْحَى إِلَيْكَ فِي شَأْنِ هَؤُلَاءِ الْمُكَذِّبِينَ لَكَ. وَلِمَا جِئْتَ بِهِ مثل ما أوحي إلى مَنْ قَبْلَكَ مِنَ الرُّسُلِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ عَاقِبَتُهُمْ سَيِّئَةٌ فِي الدُّنْيَا بِالْهَلَاكِ، وَفِي الْآخِرَةِ بِالْعَذَابِ الدَّائِمِ"[٢].

الرأي والترجيح:

بعد دراسة الفنقلة تأصيلا وتحليلا ــ أرى ما ذهب إليه الزمخشري ــ رحمه الله ــ من أن " إنَّ الذين كفروا بالذكر ..." بدل من موقع " إنَّ الذين يُلحدون في آياتنا" المستأنفة.

ويلاحظ في نصِّ أبي حيان أنه قال عن الزمخشري إنه" ادَّعَى أَنَّ قَوْلَهِ: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ)"؛ والادعاء معناه ــ كما قال الخليل ــ" أن تدعي حقًّا لك أو لغيرك، تقول: ادعى حقًّا أو باطلًا"[٣]؛ ولا

بن محمد ابن علي المعروف بابن خروف وقال: لا ينبغي أن يجعل بينهما خلافٌ، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البدل: "ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبطنُ" وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه.

ــ قلت: لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيا عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول، ولذلك لم يختلف في جواز مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه، واختلف في جواز نحو: مررت برجل حسنٍ وجهُ أبٍ؛ إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف، والمنع به أولى، وهو مذهب سيبويه".

(١) سورة فصلت: من الآية ٤٣.

(٢) البحر المحيط ٩/٣١٠.

(٣) مجمل اللغة لابن فارس؛ المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)؛ دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ــ دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ــ الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م؛ ١/ ٣٢٧.

ريب هنا ــ بعد دراسة المسألة ــ في أن الزمخشري يدعي حقًّا، كما أن الادعاء " قد يتضمن معنى الإخبار؛ فَتَدْخُلُ الْبَاءُ جَوَازًا؛ يُقَالُ: فُلَانٌ يَدَّعِي بِكَرَمِ فِعَالِهِ؛ أَيْ: يُخْبِرُ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ"(١)؛ فلعل أبا حيان استخدم (ادَّعَى) هنا بمعنى (أَخْبَرَ)، صحيح أنه لم يأتِ بالباء؛ فلم يقل:" ادَّعَى بأنه ..."، ولكن لعل ذلك من باب السهو أو التسمُّح، لا سيما أن أبا حيان لم يذكر موقعا آخر للجملة محل الفنقلة خلاف ما ذكره الزمخشري.

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛ المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ) ــ الناشر: المكتبة العلمية ــ بيروت ـــ ١/ ١٩٤.

الفنقلة السادسة ــ مُتَعَلَّق الجار في قوله ــ تعالى ــ:" فِي الْقُرْبَى"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى"(١):" فإن قلتَ: هلا قيل: إلا مودّة القربى: أو إلا المودة للقربى؟ وما معنى قوله:(إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبى)؟ قلتُ: جعلوا مكانا للمودة ومقرا لها؛ كقولك: لي في آل فلان مودّة. ولى فيهم هوى وحب شديد، تريد: أحبهم وهم مكان حبي ومحله، وليست (فِي) بصلة للمودّة، كاللام إذا قلت: إلا المودّة للقربى، إنما هي متعلقة بمحذوف تعلق الظرف به في قولك: المال في الكيس. وتقديره: إلا المودّة ثابتة في القربى ومتمكنة فيها"(٢).

التأصيل والتحليل:

البحث عن متعلَّقِ تقديره (ثابتة ومتمكنة) للجار والمجرور (في القربى) هو من بنات أفكار الزمخشري ــ رحمه الله ــ؛ قال السمين في الدُّرِّ(٣) ذاكرا إعرابين في (إلا المودة):" قاله الزمخشري"، ثم قال:" وقال أيضا ــ أي الزمخشري ــ: وقال أيضاً: «فإنْ قلت: هلاَّ قيل: إلاَّ مودةَ القُرْبَى، أو إلاَّ المودةَ للقُرْبى. قلت: جُعِلوا مكاناً للمودَّةِ ومَقَرًّا لها كقولِك: لي في آل فلان مَوَدَّة، وليست» في «صلةً للمودةِ كاللامِ إذا قلتَ: إلاَّ المودةَ للقربى، إنما هي متعلقةٌ بمحذوفٍ تَعَلُّقَ الظَرفِ به في قولك: (المالُ في الكيس)، وتقديرُه: إلاَّ المودةَ ثابتةً في القُرْبَى ومتمكنةً".

الرأي والترجيح:

الفنقلة للزمخشري وحده، وأما متعلَّق الجار والمجرور؛ فيمكن على تقدير الزمخشري أن تُقَدَّر متعلَّقات أُخَرُ؛ مثل (قائمةً، أو كائنةً، أو مُتَحَقِّقةً، ...) ــ والله أعلم ــ!.

---

(١) سورة الشورى: من الآية ٢٣.
(٢) الكشاف ٤/ ٢١٩.
(٣) ٩/ ٥٥٠.

الفنقلة السابعة ــ موقع قوله ــ تعالى ــ:" إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ:" فإن قلتَ: (إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ* فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ) [١] ما موقع هاتين الجملتين؟ قلتُ: هما جملتان مستأنفتان ملفوفتان[٢]؛ فُسِّرَ بهما جواب القسم الذي هو قوله ــ تعالى ــ:" إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ"[٣]؛ كأنه قيل: أنزلناه؛ لأن من شأننا الإنذار والتحذير من العقاب"[٤].

التأصيل والتحليل:

يرى الزمخشري أن الجملتين (إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ)، و(فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ)؛ لا محلَّ لهما؛ لأنهما مُستأنَفتان، وبعد استفراغ البحث والاطلاع لم أجد ما قاله عند سابقيه؛ فجُلُّ فكرهم[٥] انصبَّ على المقصود من الليلة المباركة؛ هل هي ليلة القدر، أو ليلة النصف من شعبان، أو غير ذلك؟ وأما من الناحية الإعرابية فقد كان عندهم عناية كبيرة بالنظر في إعراب(أَمْرًا) [٦] في مطلع الآية التالية لآيتنا محل الفنقلة؛ فالإعراب المذكور في فَنْقَلَتِنَا أصيل عند الزمخشري إِذَنْ،

(١) سورة الدُّخَان: الآيتان ٣، ٤.
(٢) يقصد اللف والنَّشر.
(٣) سورة الدخان: من الآية ٢.
(٤) الكشاف؛ ٤/ ٢٧٠.
(٥) ينظر مثلا: تفسير الطبري ٥/٢١، وما بعدها، ومعاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج ٤٢٣/٤، ومعاني القرآن؛ للنحاس ٦/ ٣٩٥.
(٦) من الآية ٦ من سورة الدُّخَان، وتمامها:" أَمْراً مِّنْ عِنْدِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ"؛ وينظر الإعراب في: معاني القرآن؛ للأخفش ٥١٦/٢، وتفسير الطبري ١١/٢١، ومعاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج ٤٢٤/٤، وإعراب القرآن؛ للنحاس ٨٣/٤، وقد ذكر في إعرابه خمسة أقوال؛ من أظهرها نصبه على الحالية أو المصدرية. هذا وقد ذكر فيه السمين اثني عشر وجها؛ ينظر: الدر المصون ٦١٦/٩.

حتى أن أبا حيان[١] الذي يرد الزمخشريَّ في كثير من أعاريبه وتفاسيره؛ قد ذكر إعرابه وتفسيره كاملينِ ولم يعلق عليهما ببنت شَفَةٍ.

وعلى الرغم من ذلك نجد أعاريب أخرى في محل الجملتين، ذكر ابن عطية المعاصر للزمخشري أن "إِنَّا كنَّا منذرينَ" جواب القسم الذي في مطلع السورة؛ يقول:" قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) يحتمل أن يقع القسم عليه، ويحتمل أن يكون: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) من وصف الكتاب؛ فلا يحسن وقوع القسم عليه، وهذا اعتراض يتضمن تفخيم الكتاب، ويحسن القسم به، ويكون الذي وقع القسم عليه: (إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِين)" [٢].

ويقول العكبري:" (إِنَّا كُنَّا) مُسْتَأْنَفٌ. وَقِيلَ: هُوَ جَوَابٌ آخَرُ مِنْ غَيْرِ عَاطِفٍ"[٣].

ورأى صاحب الجدول أن (إِنَّا كنَّا) "لا محلّ لها اعتراضيّة"[٤]؛ أي معترضة بين الموصوف (ليلةٍ)، وصفته جملة (فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ). وذكر درويش[٥] مما ذكر أنها تفسيرية.

هذا بالنسبة للجملة الأولى، وأما الجملة الثانية فهناك من رأى فيها الوصفية[٦] بجانب الاستئناف؛ فهي صفة ثانية لـ (ليلةٍ) بعد (مُبارَكَةٍ).

---

(١) ينظر البحر المحيط ٩/ ٣٩٧.
(٢) المحرر الوجيز ٥/ ٦٨.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٤٤.
(٤) الجدول في إعراب القرآن الكريم ٢٥/ ١١٨، وينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن ٣/ ١١٦٦.
(٥) إعراب القرآن وبيانه ٩/ ١١٧.
(٦) ينظر: الدر المصون ٩/٦١٥.

الرأي والترجيح:

من المعربين القدامى والمحدثين من أثنى على إعراب الزمخشري وتفسيره في الفنقلة محل الدراسة؛ يقول السمين بعد ذكر كلام الزمخشري:" قلتُ: وهذا مِنْ محاسنِ هذا الرجل"(١). وقال صاحب (إعراب القرآن الكريم وبيانه):"وعبارة الزمخشري غاية في إعرابها"(٢)، وعلى الرغم من ذلك أجدني أخالفه ــ رحمه الله ــ فيما ذهب إليه؛ إذ المعنى يرجح ــ والله أعلم ــ أن تكون جملة (إِنَّا كُنَّا منذرينَ) تعليلية؛ لا محلَّ لها، وليست استئنافية، وقد أشار الزمخشري نفسه إلى هذا التعليل بقوله السابق:" كأنه قيل: أنزلناه؛ لأن من شأننا الإنذار والتحذير من العقاب".

وأما جملة (فيها يُفْرَقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ) فأُرَجِّحُ فيها الوصفية لـ (ليلة) على الاستئناف؛ إذ المعنى موصول، وهناك ضمير في الجملة يعود على (ليلة).

---

(١) السابق ذاته.

(٢) إعراب القرآن وبيانه ٩/ ١١٨.

الفنقلة الثامنة ــ معنى "مِنْ" وموقعها في قوله ــ تعالى ــ:" جَمِيعًا مِنْهُ"

قال الزمخشري ــ رحمه الله ــ في قوله ــ تعالى ــ:" وَسَخَّرَ لَكُمْ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"(١):" فإن قلتَ: ما معنى (مِنْهُ) في قوله:(جَمِيعاً مِنْهُ) وما موقعها من الإعراب؛ قلتُ: هي واقعة موقع الحال، والمعنى: أنه سخر هذه الأشياء كائنة منه وحاصلة من عنده، يعنى: أنه مكوّنها وموجدها بقدرته وحكمته، ثم مسخرها لخلقه. ويجوز أن يكون خبر مبتدإ محذوف؛ تقديره: هي جميعا منه، وأن يكون (وَسَخَّرَ لَكُمْ) تأكيدا لقوله ــ تعالى ــ:(سَخَّرَ لَكُمْ) ثم ابتدئ قوله: (ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ)، وأن يكون (ما فِي الْأَرْضِ) مبتدأ، ومِنْهُ خبره"(٢).

التأصيل والتحليل:

هذه الفنقلة خاصة بالموقع الإعرابي للجار والمجرور (منه) في الآية الكريمة، وقد ذكر الزمخشري فيها إعرابين؛ هما:

الأول ــ متعلقة بمحذوف حالا؛ أي: سخر تلك الأشياء كائنةً منه.

الثاني ــ متعلقة بمحذوف خبرا لمبتدإ محذوف؛ أي: هي جميعا كائنةٌ منه. أو هي خبر للاسم الموصول في قوله ــ تعالى ــ:"وما فِي الْأَرْضِ".

وإعرابها حالا وارد عند الزجاج في قوله:" (جميعًا) منصوب على الحال، والمعنى كل ذلك منه تفضُّلٌ وإحسان"(٣).

---

(١) سورة الجاثية: الآية ١٣.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٨٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٣٦.

وأما إعرابها خبرا لمبتدأين مختلفين فهذا هو الجديد في الفنقلة عند الزمخشري؛ وقد رد أبو حيان هذا بقوله:" وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَعْنِي مِنْهُ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ:

هِيَ جَمِيعًا مِنْهُ، وَأَنْ يَكُونَ: (وَمَا فِي الْأَرْضِ) مُبْتَدَأً، وَمِنْهُ خَبَرَهُ. انْتَهَى. وَلَا يَجُوزُ هَذَانِ الْوَجْهَانِ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ؛ لِأَنَّ (جَمِيعًا) إِذْ ذَاكَ حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ؛ فَهُوَ نَظِيرُ: زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ"(١).

<u>الرأي والترجيح:</u>

الفنقلة نصفها للزمخشري، ونصفها مسبوق به عند الزجاج، وإعراب (منه) حالا هو ما أرجحه؛ لما ذكر أبو حيان.

(١) البحر المحيط ٩/ ٤١٧.

الخاتمة ــ أسألُ اللهَ حُسْنَها ــ

خرجَ البحثُ ببعض النتائج وتوصيةٍ؛ وذلك الآتي:

أولا ـ النتائج:

١ ــ ألزم الزمخشريُّ نفسه بعرض كثيرٍ من مسائل كشّافه في صورة " فإنْ قلتَ ... قلتُ"؛ إذ وصلت هذه الفنقلات إلى اثنتين وأربعين وخمسمائة وألفِ فنقلةٍ متفرقةٍ بين العقيدة، والفقه، والتفسير، والبلاغة، واللغة، والصرف، والنحو...

٢ ــ الفنقلات النحوية في سور الحواميم أربع وعشرون؛ منها ثمانٍ في الأسماء، وستٌّ في الأفعال، واثنتان في الحروف، وثمانٍ في الجملة وشبهها.

٣ ــ كان الزمخشري ــ أحيانا ــ يعرض فنقلتين نحويتين في موضع فنقلة واحدة.

٤ ــ لم يتوقف الزمخشري في محتوى كثيرٍ من فنقلاته عند ما قاله السابقون من المفسرين والنحويين، وإنما كان في كثير من الأحيان ينحو بالفنقلة منحًى آخر لم يلتفت إليه السابقون.

٥ ــ تركَتْ فنقلاتُ الزمخشري النحوية أثرا كبيرا في مؤلفات اللاحقين له، ومنهم من وافقه، ومنهم من خالفه في أكثرها؛ خاصةً أبا حيان الأندلسي [ت ٧٤٥ه] في بحرِه، بخلاف تلميذه السمين الذي أنصف الزمخشريَّ كثيرا في دُرِّه.

٦ ــ كشف البحثُ عن دقة نظر الزمخشري النحوية، وقدرته وحكمته في تشقيق الاحتمالات الإعرابية.

٧ ــ لجأ الزمخشري في فنقلاته إلى النحو البصري أحيانا، والكوفي أحيانا أخرى.

٨ ــ خالف الباحثُ الزمخشريَّ في بعض فنقلاته ــ كما بدا في أثناء البحث ــ.

ثانيا ـ التوصية:

يوصي الباحث الباحثين بدراسة جميع الفنقلات الواردة في الكشاف ــ إن لم تكن قد دُرِسَتْ ــ كلًّا في تخصصه من لغة، ونحو، وصرف، وبلاغة، وعقيدة، وفقه، وتفسير.

ثَبَتُ المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١ ــ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم؛ المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد ابن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ) ــ الناشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.

٢ ــ الأصول في النحو؛ المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)؛ المحقق: عبد الحسين الفتلي ــ الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان ــ بيروت.

٣ ــ إعراب القرآن؛ المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)؛ وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ــ الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت؛ الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

٤ ــ إعراب القرآن العظيم؛ المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)؛ حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير) دار النشر: لا توجد؛ الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٥ ــ إعراب القرآن الكريم؛ المؤلف: أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم ــ الناشر: دار المنير ودار الفارابي - دمشق؛ الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٦ ــ إعراب القرآن وبيانه؛ المؤلف: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت : ١٤٠٣هـ) ــ الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية ــ حمص ــ سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)؛ الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ.

٧ ــ أمالي ابن الحاجب؛ المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)؛ دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ــ الناشر: دار عمار ــ الأردن، دار الجيل ــ بيروت ــعام النشر: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٨ ــ أنوار التنزيل وأسرار التأويل؛ المؤلف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)؛ المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ــ الناشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٩ ــ البحر المحيط في التفسير؛ المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)؛ المحقق: صدقي محمد جميل ــ الناشر: دار الفكر ــ بيروت ١٤٢٠هـ.

١٠ ــ بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة؛ المؤلف: عبد المتعال الصعيدي (المتوفى: ١٣٩١هـ) ــ الناشر: مكتبة الآداب ــ الطبعة السابعة عشرة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١١ ــ تاج العروس من جواهر القاموس؛ المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)؛ المحقق: مجموعة من المحققين ــ الناشر دار الهداية.

١٢ ــ تاريخ آداب العرب؛ المؤلف: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ) ــ الناشر: دار الكتاب العربي.

١٣ ــ التبيان في إعراب القرآن؛ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)؛ المحقق: علي محمد البجاوي ــ الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٤ ــ جامع البيان عن تأويل آي القرآن؛ المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)؛ تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة ــ الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان؛ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٥ ــ الجدول في إعراب القرآن الكريم؛ المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) ــ الناشر: دار الرشيد، دمشق ــ مؤسسة الإيمان، بيروت؛ الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ.

١٦ ــ دراسات لأسلوب القرآن الكريم؛ المؤلف: محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤ هـ)؛ تصدير: محمود محمد شاكر ــ الناشر: دار الحديث، القاهرة.

١٧ ــ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون؛ المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد ابن يوسف ابن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)؛ المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط ــ الناشر: دار القلم، دمشق.

١٨ ــ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني؛ المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)؛ المحقق: علي عبد الباري عطية ــ الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ.

١٩ ــ شرح تسهيل الفوائد؛ المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)؛ المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ــ الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان؛ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٠ ــ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»؛ المؤلف: محمد ابن محمد حسن شُرَّاب ــ الناشر: مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ لبنان ــ الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ.

٢١ ــ شرح قطر الندى وبل الصدى؛ المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)؛ المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد ــ الناشر القاهرة ؛ الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ه.

٢٢ ــ شرح الكافية الشافية؛ المؤلف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)؛ المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي ــ الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة؛ الطبعة الأولى.

٢٣ ــ شرح كتاب سيبويه؛ المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)؛ المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ــ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م.

٢٤ ــ العلة النحوية عند ابن مالك في ضوء شرحه على التسهيل (رسالة الماجستير للباحث ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة الأزهر بالقاهرة ٢٠٠٥م).

٢٥ ــ فتح القدير؛ المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ــ دمشق، بيروت؛ الطبعة الأولى١٤١٤ هـ.

٢٦ ــ القاموس المحيط؛ المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)؛ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة؛ بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ــ الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ــ لبنان ــ الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

٢٧ ــ الكتاب؛ المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)؛ المحقق: عبد السلام محمد هارون ــ الناشر: مكتبة الخانجي ــ القاهرة ــ الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢٨ ــ كتاب السبعة في القراءات؛ المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)؛ المحقق: شوقي ضيف ــ الناشر: دار المعارف ــ مصر؛ الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

٢٩ ــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل؛ المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) ــ الناشر: دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ه؛ [الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي.

٣٠ ــ المبسوط في القراءات العشر؛ المؤلف: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)؛ تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي ــ الناشر: مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ عام النشر ١٩٨١م.

٣١ ــ المجتبى من مشكل إعراب القرآن؛ المؤلف: أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال ــ الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٦هـ.

٣٢ ــ مجمل اللغة لابن فارس؛ المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)؛ دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ــ دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ــ الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٣ ــ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز؛ المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)؛ المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد ــ الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٤ ــ المدارس النحوية؛ المؤلف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ) ــ الناشر: دار المعارف.

٣٥ ــ مشكل إعراب القرآن؛ المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)؛ المحقق: د. حاتم صالح الضامن ــ الناشر: مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ الطبعة: الثانية١٤٠٥ه.

٣٦ ــ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛ المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ) ــ الناشر: المكتبة العلمية ــ بيروت.

٣٧ ــ معاني القرآن؛ المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)؛ المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ــ الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة ــ مصر ــ الطبعة الأولى.

٣٨ ــ معانى القرآن؛ المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)؛ تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ــ الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة؛ الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣٩ ــ معاني القرآن وإعرابه؛ المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)؛ المحقق: عبد الجليل عبده شلبي ــ الناشر: عالم الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٤٠ ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشام؛ المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ــ الناشر: دار الفكر ــ دمشق ــ الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٤١ ــ المقتضب؛ المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) ــ المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة ــ الناشر: عالم الكتب ــ بيروت.

٤٢ ــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)؛ تحقيق: عبد الحميد هنداوي ــ المكتبة التوفيقة ــ مصر.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	٥٦٣٥
٢	المبحث الأول : الفنقلات الاسمية: وفيه ثماني فنقلات	٥٦٣٨
٣	المبحث الثاني : الفنقلات الفعلية: وفيه ستُّ فنقلات	٥٦٦٣
٤	المبحث الثالث : الفنقلات الحرفية: وفيه فنقلتان	٥٦٧٥
٥	المبحث الرابع : الفنقلات الجُمْلية وشبهها:	٥٦٨١
٦	الخاتمة وأهم النتائج والتوصية	٥٦٩٩
٧	ثَبَتُ المصادر والمراجع	٥٧٠١
٨	فهرس المحتويات	٥٧٠٨